للوصل إلى الحقيقة قدر المستطاع. يقول ابن خلدون:" إن فن التاريخ محتاج إلى مآخذ ومعارف متنوعة وحُسن نظر وتثبت يُفيضان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن المزلات والمغالط"[1].

هذا، وقد تخطى النقاش كون التاريخ علمًا أم أدبًا، وتوقف المؤرخون أمام التاريخ كموضوع حيوي لذاته وله أهدافه وموضوعه وأهميته وأسسه وطرائق بحثه. وحتى نبحث في هذه المادة المهمة وتكون الفكرة أكثر وضوحًا، تواجهنا أسئلة متعددة وسنحاول الإجابة عليها قدر المستطاع في هذا البحث الموجز. ومن هذه الأسئلة، ما هو التاريخ؟ وما هو الموضوع الذي يتحدث فيه؟ وماهي أهمية دراسة التاريخ للإنسان؟ وماهي العلوم التي يجب على الباحث في هذا العلم أن يكون مُلمًا بها؟ وماذا تقدم هذه العلوم المساعدة للباحث في التاريخ؟ وما مدى صلتها بعلم التاريخ؟.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يلقي الضوء على أهمية دراسة علم التاريخ وأهم العلوم المساعدة لدراسته. وقد قسمته إلى فصلين رئيسين وخاتمة. تحدثتُ في الفصل الأول عن: ماهية التاريخ، فذكرتُ تعريف التاريخ لغة واصطلاحًا، وناقشتُ قضية هل التاريخ علم أم فن ؟، وما هي أهمية دراسة التاريخ للإنسان، ثم عالجتُ بالتفصيل موضوع علم التاريخ، والأطوار التي مرت بها الكتابة التاريخية باختصار شديد، واختتمتُ الفصل بالحديث عن أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها المؤرخ.

والفصل الثاني: خصصته للحديث عن العلوم المساعدة لدراسة علم التاريخ، وقد قسمتها إلى قسمين أولهما: العلوم الاجتماعية؛ ومنها: علم الإنسان، وعلم الاجتماع، وعلم السكان، وعلم الجغرافيا، وعلم الاقتصاد، والعلوم السياسية، وعلم النفس، وأخيرًا علم الأدب والفنون. وثانيهما: وهو يتعلق بعلوم الآثار والتراث؛ ومنها: علم المسكوكات، والأختام، والخطوط، والوثائق، والآثار، واللغات، وفقه اللغة، وأخيرًا النقوش.واختتمتُ البحث بخاتمة ذكرتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها من خلال هذا البحث.

الفصل الأول: ماهية التاريخ

يعتبر التاريخ المادة الرئيسة والأساسية التي اختص بها عدد كبير من أهل العلم ؛ وذلك لأهمية علم التاريخ في حياة الشعوب. إن التاريخ هو السجل الكامل لمختلف الوقائع التي وقعت على وجه الأرض منذ بدأ الخليقة إلى يومنا هذا، لذا فهو واحد من أهم العلوم التي تدرس باستمرار في مختلف دول العالم.

إن للتاريخ أهمية قصوى في حياة الأمم والشعوب، لذا نجدها قد أولته رعايتها البالغة، وسعت إلى جمعه في شكل مدونات عن سير الأجداد أو عبر المحافظة على الموروثات أو من خلال القصص الشعبي؛ ليؤدي دورًا مهمًا في تعبئة وجدان الناشئة، حتى ينشب الشبل ناسجًا على منوال أجداده، محافظًا على قيم شعبه الموروثة كابرًا عن كابر.

هذا، وقد احتل التاريخ مكانة عظيمة عند المسلمين، وذلك بتوجيه من القرآن الكريم، قال تعالى: [لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ][2]، وقال أيضًا : [فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ][3]. بل إن الله -سبحانه وتعالى- أمر المسلمين أن يطيلوا النظر في مصائر الغابرين من الشعوب السابقة عِظة واعتبارًا، فقال:[أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ][4]. فدراسة التاريخ عند المسلمين ليست للتسلية ولا لإضاعة الوقت وملء الفراغ أو لمجرد المعرفة وحفظ الحكايات،

(1) ابن خلدون: (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المتوفى عام:808هـ/1405م): المقدمة، تحقيق: على عبد الواحد وافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006م، جـ1، ص 13.

(2) سورة يوسف: آية 111.

(3) سورة الأعراف: آية 176.

(4) سورة الروم: آية 9.

خاصة تاريخ الأمة الإسلامية على مر العصور وكر الدهور؛ وإلا لما ذكر الله ـ سبحانه وتعالى ـ تاريخ السابقين وقصص النبيين في كتابه العظيم.

● معنى التاريخ في اللغة:

التأريخ في اللغة مصدر من أرخ بلغة قيس وهو اللفظ الشائع عند العرب ، وتاريخ كل شيء من حيث اللغة هو غايته ووقته الذي ينتهي إليه ، ولهذا يقال : فلان تاريخ قومه في الجود أي الذي انتهى إليه ذلك.و ربما استعملت الكلمةبمعني تراجم الرجال(الببليوجرافيا)، ومثال ذلك تاريخ البخاري للإمام محمد بن إسماعيل البخاري(194 ـ 256هـ / 810 - 870 م). وقد تستعمل بمعنى أخبار الماضي كعنوان" تاريخ الرسلوالملوك" للإمام محمد بن جريرالطبري (224 - 310 هـ / 839 - 923 م) [1]. وهناك اختلاف بين العلماء في أصل لفظ " تاريخ " هل هو لفظ عربي أم هو لفظ فارسيثم استخدمه العرب[2].

● معنى التاريخ في الاصطلاح:

أما المعني الاصطلاحي للتاريخ عند أغلب المؤرخين فهو يقتصر على التقصي وطلب الحقائق عن تلك الأحداث التي وقعت في الماضي.

هذا، وقد اختلف المؤرخون في تعريف التاريخ،فعرفه ابن خلدون(المتوفى عام:808هـ/1405م) بقوله :"فنّ التّاريخ من الفنون التي تتداوله الأمم والأجيال وتشدّ إليه الرّكائب والرّحال..... إذ هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيّام والدّول ..... وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيّات الوقائع وأسبابها عميق"[3].ويقول السَّخَاوي (831 - 902 هـ / 1427 - 1497 م) : "إن التاريخ فن يُبحث عن وقائع الزمان من حيث التعين والتوقيت وموضوعه الإنسان والزمان"[4]. بينما عرفه الكافِيَجي(788 - 879 هـ / 1386 - 1474 م) ، بأنه " تعيين وقت لينُسب إليه زمان مطلقًا سواء كان مضيًا أو كان حاضرا أو سيأتي"[5]. ويعرفه المؤرخ الإنجليزي هرنشوHearnshaw(1869 ـ 1946م) بقوله:" قد تدل كلمة تاريخ على مطلق مجرى الحوادث الفعلي الذي يصنعه الأبطال والشعوب ، والتي وقعت منذ أقدم العصور واستمرت وتطورت في الزمان والمكان حتى الوقت الحاضر"[6].

هذا، وقد يظن البعض أن التاريخ ما يبحث في أحداث الماضي وحده، وهذا الاعتقاد ليس صحيحًا؛ فالتاريخ يبحث في الماضي والحاضر والمستقبل معًا.وعلى ضوء هذا، فإن كلمة التاريخ " تعني مجموعة الأحداث التي وقعت في الماضي والتي تقع حاليًا، ثم التنبؤ على هدى ذلك وفي ضوئه بما سوف يقع مستقبلًا"[7].

---

(1) إسماعيل أحمد محمد ياغي: مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، العبيكان، الرياض، 1424هـ، ص 101.

(2) قاسم عبده قاسم: فكرة التاريخ عند المسلمين، قراءة في التراث التاريخي العربي، دار عين للدراسات والبحوث، القاهرة، 2001م، ص 14 .

15.شوقي الجمل: علم التاريخ ، نشأته وتطوره ووضعه بين العلوم الأخرى ومناهج البحث فيه، المكتب المصري للمطبوعات ، القاهرة، 1997م، ص10.

(3) المقدمة: جـ1، ص 6.

(4) السخاوي:(علي بن أحمد بن عمر بن خلف الحنفي، المتوفى عام: 902هـ/ 1497م): الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، تحقيق: روزنثال، ترجمة: أحمد صالح العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،1983م، ص 19.

(5) روزنثال: علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة : صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1403هـ، ص 326.

(6) نقلاً عن: حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، دار المعارف، القاهرة، 1993م، ص12.

(7) إسماعيل أحمد محمد ياغي: مصادر التاريخ الحديث ، ص104.

● **هل التاريخ علم أم فن؟!**

هناك اختلاف بين أهل العلم والتاريخ والأدب في وضع التاريخ وإلى أي فرع يُنسب من فروع الإنسانية. فبعض العلماء ومنهم المستشرق (و.س. جيفونز)، قال: "لايمكن أن يكون التاريخ علمًا لأنه يعجز عن إخضاع الوقائع التاريخية لما يخضعها له العلم من المعاينة والمشاهدة والفحص والاختبار والتجربة ، وبذلك لايمكن في دراسته استخلاص قوانينعلمية يقينية ثابتة، نحو ما هو موجود بالنسبة للعلوم الطبيعية كعلم الكيمياء مثلاً"[1].وقد أيد هذا الرأي (كارل بوير) في كتابة " عقم المذهب التاريخي " ومن الأدلة التي أوردها على كذب المذهب التاريخ: إن التاريخ الإنساني يتأثر في سيره بنمو المعرفة الإنسانية وهذا يوضح عدم إمكانية التنبؤ بكيفية نمو معارفنا العلمية، وبالتالي فلا يمكن التنبؤ بمستقبل سير التاريخ الإنساني وهذا يعني أنه يجب أن نرفض إمكان قيام علم تاريخي اجتماعي[2].

أما بعض رجال الأدب فيرون أنه فن من الفنون : "وإن العلم لا يمكنه أن يعطينا عن الماضي سوى العظام المحروقة اليابسة وأنه لابد من الاستعانةبالخيال لكي تُنشر تلك العظام وتُبعث فيها الحياة، ثم هي بحاجة كذلك إلى براعة الكاتب حتى تبرز في الثوب اللائق بها"[3].

ويؤيد ابن خلدون هذا الرأي بوصف التاريخ فن من الفنون، ففي مقدمته عرف التاريخ،بقوله:" إن فن التاريخ من الفنون التي تتداولها الأمم والأجيال ، وتشد إليه الركائب والرحال وتسمو إلى معرفته السّوقة والأغفال وتتنافس فيه الملوك والأجيال ، ويتساوى في فهمه العلماء والجهّال"[4].ويتفق مع هذا الرأي بعض المؤرخين الذين يروون أن التاريخ نوع من الأدب فهو يهتم بالتدوين القصصي للأحداث. والقصة نوع من الإنشاء الأدبي، وهو فن يحتاج إلى براعة الكاتب ليظهر لنا القصص التاريخية بمظهرها المناسب[5].

ويرى كثير من العلماء والمفكرين القدماء والمحدثين، من أمثال:أفلاطون وهيجل وماركس و أوجست كونت، أن التاريخ علم يبحث في الماضي ويتبع تطور المجتمعات في العصور السابقة. ويخلص المؤرخ الإنجليزي بيوري الموضوع بقوله: " إن التاريخ علم لا أقل ولا أكثر"[6].

ويرد **هرنشو** على مَن قال : إن التاريخ ليس بعلم، بقوله: " إنه على الرغم من أنه لايمكننا أن نستخلص من دراسة التاريخ قوانين علمية ثابتة على غرار ما هو كائن في العلوم الطبيعية فإن هذا لا يجوز أن يجرده من صفة العلم"[7].ويرى أنه يكفى في إسناد صفة العلم إلى موضوع ما أن يمضى الباحث في دراسته، مع سعيه إلى توخي الحقيقة وأن يؤسس بحثه على حكم ناقد أطرح منه هوى النفس، وباعد نفسه عن كلافتراض سابق، مع إمكانية التصنيف والتبويب فيه[8].

---

(1) حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، ص16.

(2) شوقي الجمل: علم التاريخ، ص73

(3) حسن عثمان: المرجع السابق، ص16.

(4) المقدمة، ج1، ص 9-10.

(5) شوقي الجمل: علم التاريخ، ص73.

(6) شوقي الجمل: نفس المرجع، ص74.

(7) عيد سعيد مرعي: منهج البحث التاريخي، مكتبة الخبتي، بيشة، 1426هـ، ص 9.

(8) عيد سعيد مرعي : نفس المرجع، ص 10.

ويضيف هرنشو: إن التاريخ ليس علم تجربة واختبار بل هو علم نقد وتحقيق وإن علم الجيولوجيا هو أقرب العلوم الطبيعية إليه، فالمؤرخ والجيولوجي يدرسان آثار الماضي ومخلفاته حتى يستخرج ما يمكن عن الماضي والحاضر على حد سواء، بل عمل المؤرخ يزيد عن عمل الجيولوجي بدراسته وتفسيره العامل البشرى الانفعالي للوصول إلى الحقائق التاريخية قدر المستطاع[1].

وعلى ذلك، يمكن القول: إن التاريخ مزاجًا من العلم والأدب والفن في آن واحد.

- **أهمية دراسة التاريخ:**

منذ القدم عرف الإنسان أهمية التاريخ وقيمته لذلك اهتم بدراستهوسارع إلى تدوين أخبار الإنسانية بداية على الذاكرة ثم على المباني والمنشآت والأحجار ثم دونت في الكتب . وذلك لمحاولة فهم أحداث التاريخ وتحليلها، وتفسير الأحداث البارزة، والاستفادة من تجارب التاريخ السابقة[2].

وعبر عن أهمية التاريخ السياسي الروماني شيشرون (106-43 ق.م) بقوله: " مَن لا يعرف التاريخ يبقي طفلًا أبد الدهر"[3].

وقد رأى المؤرخون المسلمون أن دارسة التاريخ فيه عبر ومواعظ ودروس وتجارب، تجعل الدارس يتعلم من أخطاء الماضي،ويقف على أسباب سقوط الدول وانهيار الحضارات، كما أنها تدفع بالدارس إلى الاقتداء بالشخصيات التاريخية البارزة كالرسل والقادة والعلماء.يقول ابن الأثير:" إنَّ الْمُلُوكَ وَمَنْ إِلَيْهِمُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ إِذَا وَقَفُوا عَلَى مَا فِيهَا مِنْ سِيرَةِ أَهْلِ الْجَوْرِ وَالْعُدْوَانِ وَرَآهَا مُدَوَّنَةً فِي الْكُتُبِ يَتَنَاقَلُهَا النَّاسُ فَيَرْوِيهَا خَلَفٌ عَنْ سَلَفٍ، وَنَظَرُوا إِلَى مَا أَعْقَبَتْ مِنْ سُوءِ الذِّكْرِ وَقَبِيحِ الْأُحْدُوثَةِ وَخَرَابِ الْبِلَادِ وَهَلَاكِ الْعِبَادِ وَذَهَابِ الْأَمْوَالِ وَفَسَادِ الْأَحْوَالِ اسْتَقْبَحُوهَا وَأَعْرَضُوا عَنْهَا وَاطَّرَحُوهَا. وَإِذَا رَأَوْا سِيرَةَ الْوُلَاةِ الْعَادِلِينَ وَحُسْنَهَا وَمَا يَتْبَعُهُمْ مِنَ الذِّكْرِ الْجَمِيلِ بَعْدَ ذَهَابِهِمْ، وَأَنَّ بِلَادَهُمْ وَمَمَالِكَهُمْ عَمَرَتْ وَأَمْوَالُهُمْ دَرَّتِ اسْتَحْسَنُوا ذَلِكَ وَرَغِبُوا فِيهِ وَثَابَرُوا عَلَيْهِ وَتَرَكُوا مَا يُنَافِيهِ هَذَا سِوَى مَا يَحْصُلُ لَهُمْ مِنْ مَعْرِفَةِ الْآرَاءِ الصَّائِبَةِ الَّتِي دَفَعُوا بِهَا مَضَرَّاتِ الْأَعْدَاءِ وَخَلَصُوا بِهَا مِنَ الْمَهَالِكِ وَاسْتَصَانُوا نَفَائِسَ الْمُدُنِ وَعَظِيمَ الْمَمَالِكِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا غَيْرُ هَذَا لَكَفَى بِهِ فَخْرًا"[4].

ومما سبق يمكن القول، إن دراسة التاريخ ضرورة لاغني عنها ليس لمعرفة الماضي فقط بل لفهم الحاضر والتخطيط للمستقبل[5].

ويؤيد هذا الرأي العلامة ابن خلدون بقوله: " اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب جم الفوائد شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا"[6].

كما بين السخاوى فائدة التاريخ؛ وهي معرفة حقيقة الأمور وكذلك أنه أحد الطرق التي يمكن بها معرفة النسخ في أحد الخبرين المتعارضين المتعذر الجمع بينهما[7].

---

(1) نقلا عن : حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، ص 17.

(2) عادل حسن غنيم : في منهج البحث التاريخي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2015م، ص20.

(3) عيد سعيد مرعي : منهج البحث التاريخي، ص 9.

(4) ابن الأثير:(أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، المتوفى عام: 630هـ / 1233م): الكامل في التاريخ، تحقيق: عبد الله القاضي، مراجعة محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت،1418هـ-1998م، جـ1، ص 10.

(5) عيد سعيد مرعي: نفس المرجع ، ص9.

(6) المقدمة، جـ1، ص16.

(7) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، ص16.

ولاشك أن الإنسان لا يستطيع معرفة نفسه وحاضره دون أن يعرف الماضي، ومن خلال فهمه للماضي يستطيع الحصول على خبرات السنين السابقة، والتدبر في حوادث الماضي يجعل الإنسان بعيدًا عن ذاته، فيرى مالا يراه في نفسه بكل سهوله من محاسن الآخرين وعيوبهم، مما يجعله أكثر قدرة على معرفه نفسه وأقدر على حسن التصرف في مواجهة المواقف في الحاضر والمستقبل.

إن ماضي الشعوب والإنسان مليء بالأحداث المختلفة وله مكانته عند الإنسان في كل أدواره ومراحله، سواء كان عصر المجد والقوة والرفاهية، أم عهد النكبات والآلام والمحن، والأقوام الذين لا يعرفون ماضيهم لا يعتبرون من الشعوب المتحضرة [1].

صفوة القول، أنه لا غني للإنسان عن دراسة ماضيه باعتباره كتابًا اجتماعيًا، فينبغي عليه أن يعرف تاريخ تطوره وتاريخ أعماله وآثاره ليدرك ما هو حقٌّ وإلى مَن ينتمي.

- **موضوع علم التاريخ:**

كثير من الباحثين يتسألون عن موضوع علم التاريخ هل هو سير الملوك والأمراء وسير الأبطال الذين قادوا الأمم والشعوب؟! أم هو قصة لحياة طبقة من الطبقات دون غيرها؟! هل التاريخ يعني بدراسة الناحية السياسية فقط أم هو شامل للنواحي الاقتصادية والاجتماعيةوالعقليةوالفنية للحياة الإنسانية؟!

يرى بعض المؤرخين: إن موضوع علم التاريخ هو البحث عن نوع معين من الحقائق، وهو جهود وانجازات الإنسان في الماضي.

بينما يرى فريق آخر: إن التاريخ هو العلم الذي يحاول الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بالجهود التي قامت بها الإنسانية منذ بدايتها سواء في النواحي السياسية أوالاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الفنية.

وعلى كل حال، فإن التاريخ يكشف لنا ثمرات العقل الإنساني من علم وأدب وفن وما مرت به الدول والشعوب من كوارث ومحن وآلام ومصاعب، وما أرتقت إليه من مجد وعظمة.إن التاريخ يبين لنا مراحل تطور الإنسانية السياسي والاجتماعي والفني[2].يقول السخاوى: "وأما موضوع التاريخ فالإنسان والزمان، ومسائلة أحوالهما المفصلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة الموجودة للإنسان وفي الزمان"[3].

- **أطوار الكتابة التاريخية:**

مرت الكتابة التاريخية في أطوار متعددة ، ففي الوقت الذي كان التاريخ مجرد سرد للأحداث أو تدوينها دون نقد أو تمحيص أو محاولة التثبت من صحتها، كان أول صورة دون بها التاريخ كانت في صورة قصصية. حيث ذكرت الأخبار الأولى عن الأحداث التي مرت بالخليقة منذ نشأتها الأولى كقصة خلق الإنسان ، والطوفان .... إلخ. فقد بدأ الإنسان منذ فجر الخليقة يحكي لأبنائه وأحفاده القصص عن الأجداد والسلف. وبالطبع امتزج هذا القصص الحقيقي بالخيال[4]، وبذلك بدأ الإنسان يهتم بأخبار

(1) حسن عثمان: البحث التاريخي، ص13.

(2) إسماعيل أحمد محمد: مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، ص118.

(3) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، ص19.

(4) عبد العزيز الدوري: بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، العبيكان، الرياض، 1420هـ، ص 147 ـ 155، شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، دار العلم للملايين، بيروت، 1983م، جـ1، ص 57 وما بعدها.

أسلافه السابقين. ولعل الهدف الأساسي هو اتخاذ العظة والعبرة من الماضي ، وتوضيح الحاضر ، والنظر إلى المستقبل في ضوء هذا الماضي بعظاته وعبره[1].

هذا، وقد مرت الكتابة التاريخية بعدة مراحل، منها: أيام المصريين القدماء[2]، والبابليين[3]،

والإغريق[4]، والرومان[5]. وقد أثرت المسيحية في تقييد الأحداث التاريخية[6]. ثم اتسع مفهوم علم التاريخ عند العرب، فكان منه: القصص والأساطير الشعبية[7]، ثم ظهر مؤرخو المغازيوالسير ومن أشهرهم:موسى بن عقبة (المتوفى عام: 141هـ/ 758م)، ومحمد بن إسحاق (المتوفى عام: 150هـ/ 768م)، ومحمد بن عمر الواقدي (130 - 207 هـ / 747 - 823 م) ، وابن هشام(محمد عبد الملك بن هشام المعافري، المتوفى عام: 213 هـ/ 828 م)، ومحمد بن سعد (168 - 230 هـ / 784 - 845 م)، وغيرهم[8].

ومنذ أوائل القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، توسع المؤرخون المسلمون في تسجيل الأحداث التاريخية، فقد توفرت لديهم مادة تاريخية من خلال الدواوين؛ ومنها: ديوان الإنشاء ، وديوان الجند، وديوان الخراج ، وديوان البريد ...إلخ .بالإضافة إلى اطلاع المؤرخين المسلمين على الكتب التي ترجمت من اللغات الأجنبية كالفارسية والهندية واليونانية والرومانية إلى اللغة العربية[9].

ثم كانللضعف السياسي في العصرالعباسي الثاني أثره في حركة التدوين التاريخي،فكان لظهور الدويلات المستقلة عن الدولة العباسية أثرٌ على الكتابة التاريخية، فبدأ يظهر ـ بوضوح ـ ما يعرف بكتابة التاريخ المحلي ومنها: كتاب"فتوح مصر" لابن عبد الحكم(المتوفى عام: 257هـ / 871م) ، وكتاب" ولاة مصر وقضاتها" للكندي(محمد بن يوسف الكندي، المتوفى عام: 350 هـ/ 961م)، وكتاب"تاريخ مدينة دمشق" لابن عساكر(علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، المتوفى عام:571هـ/ 1125م)، وكتاب"البيان المغرب في أخبار المغرب" لابن عذارى المراكشي:(المتوفى نحو: 695 هـ/ نحو 1295 م) [10].

---

(1) حسين فوزي النجار: التاريخ والسير، دار القلم، القاهرة، 1964م، ص 23.

(2) قام الكاهن (مانيثون) الذي عاصر بطليموس الأول والثاني بوضع تاريخ لمصر القديمة على نظام الحوليات، لكنه فقد ولم يبق منه إلا شذرات قليله. هاري إلمربارنز: تاريخ الكتابة التاريخية، ترجمة: محمد عبد الرحمن برج، تقديم: سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1987م، جـ1، 18 ـ 19.

(3) ألف(بيروسوس) كتاب عن تاريخ بابل(250 ق. م) لكنه ـ للأسف ـ فُقِد فلم يصل إلينا. حسين فوزي النجار: التاريخ والسير، ص 23.

(4) كان من أشهرهم: (هكتيوس) الذي كتب عن أصل الشعب الإغريقي في القرن السادس قبل الميلاد. و(هيرودوت) الملقب أبي التاريخ ، والذي كتب عن النزاع بين الإغريق و الفرس. و(ثوكوديديس) الذي اهتم بحرب البلوبونيز بين أثينا وإسبارطه. و(هوميروس) الذي تنسب إليه الإلياذة والأوديسة. هذا، وقد تميزت كتابات الإغريق بالبعد عن الخرافات والأساطير وبمحاولة الوصول إلى تفسير منطقي للأحداث .بارنز: نفس المرجع، نفس الجزء، ص 48.

(5)كان منهم: (بوليبيوس)الإغريقي عاش في القرن الثاني قبل الميلاد وكتب عن المدينة الرومانية ، وفتوح الرومان وأنظمتهم السياسية والاقتصادية، وعن حكم يوليوس قيصر. و(ليفي) الذي ألف في تاريخ الجمهورية الرومانية. و(تاسيت) الذي تحدث عن الفساد الاجتماعي والتدهور الخلقي في روما .بارنز: نفس المرجع، نفس الجزء، ص 65.بيريل سمالي: المؤرخون في العصور الوسطى، ترجمة: د. قاسم عبده قاسم، دار المعارف، القاهرة، 1984م، ص 21.

(6) بارنز: نفس المرجع، نفس الجزء،، ص 66 وما بعدها. سمالي: نفس المرجع، ص 35.

(7) لمزيد من التفاصيل، انظر: شاكر مصطفى: التاريخ العربي والمؤرخون، جـ1، ص 74 وما بعدها.

(8) أحمد أمين: ضحى الإسلام، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2002م، جـ2، ص 328 وما بعدها.

(9) أحمد أمين: نفس المصدر، جـ1، ص 182، 247، 271.

(10) قاسم عبد قاسم: فكرة التاريخ عند المسلمين، ص 50.

ومع ذلك ، فقد استمرت حركة التدوين في التاريخ العام للمسلمين، مثل :كتاب" تاريخ الرسل والملوك"للطبري(محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ، المتوفى عام: 310هـ/922م) ، وكتاب" مروج الذهب ومعادن الجوهر" للمسعودي(على بن الحسين بن على، المتوفى عام: 346هـ/957م) ، وكتاب" تجارب الأمم" لابن مسكويه(أحمد بن محمد بن يعقوب، المتوفى عام: 421هـ/ 1030م)، وكتاب" الكامل في التاريخ" لابن الأثير(على بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، المتوفى عام: 630هـ / 1233م)، وكتاب" المختصر في أخبار البشر" لأبي الفدا(إسماعيل بن علي بن محمود بن عمر بن شاهنشاه، المتوفى عام: 732هـ /1331م)، وكتاب" العبر وديوان المبتدأ والخبر" لابن خلدون(عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المتوفى عام:808هـ/1405م)، والذي ذكر في مقدمته فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه ، وأشار إلى أخطاء المؤرخين ، فحذر من الوقوع تحت تأثير النقل من الأقدمين ، دون مراعاة لأصول البحث العلمي في النقد[1].

- **من صفات المؤرخ[2]:**

البحث التاريخي ليس بالأمر السهل اليسير ، فهو يتطلب أن تتوفر في المؤرخ شروط قد لا يستلزم توفرها في غيره ممن يتعرضون لألوان أخرى من الكتابات الأدبية مثلًا أو البحوث في مجالات أخرى.ولضمان علمية التاريخ يشترط في مَن يتصدى للاشتغال في مجاله أن يكون متصفًا بصفات معينة، منها:

1. الصبر والمثابرة : فالبحث في مجال التاريخ يتطلب جهدًا كبيرًا متواصلاً ، في التفتيش عن المادة التاريخية ،المتمثلة في الوثائق المكتوبة والآثار غير المكتوبة ، كما قد يتطلب اللجوء إلى السفر والانتقال إلى مواقع الأحداث التاريخية ، وإلى المكتبات العامة ودور المخطوطات والمحفوظات والمتاحف وغيرها من الأماكن التي يحتمل أن يبحث فيها على بعض ما يحتاجه الباحث من مادة تاريخية لإنجاز بحثه .
2. الأمانة : لابد للباحث أن يتصف بصفة الأمانة إذا أراد الوصول إلى نتائج صحيحة. فأمانة الباحث هي التي تحول دونه ودون الكذب والانتحال والتزوير وإخفاء الحقائق التي لا تناسب الرأي العام.
3. الشجاعة : وهي صفة على درجة عالية من الأهمية ، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بصفة الأمانة ، إذ تمنح الباحث القدرة على مناصرة الحقيقة والجهر بها مهما كانت ، وتحمّل تبعات إبرازها دون خوف أو وجل .
4. الموضوعية وعدم التحيز : إذ لا جدوى من كل الجهود التي يبذلها الباحث مالم يتصف بالموضوعية وعدم التحيز . فجهوده كلها تهدف إلى بلوغ الحقيقة ، فإذا اتصف بعدم الموضوعية وبالتحيز والانسياق وراء هواه وميوله وعواطفه ، فعند ذلك يفسد ثمرة جهوده وينحرف عن الهدف الذي لابد أن تتجه إليه ؛ وهو الوقوف على الحقيقة التاريخية وإبرازها للناس.
5. التواضع والعزوف عن الشهرة والزهد في المناصب : وهي صفات ضرورية تحمي الباحث وتقيه من شرور اللهث وراء الأضواء والتكالب على المناصب والحرص على البروز ، لما في ذلك من تبديد لوقته الثمين ، من ناحية ، ولما يمكن أن تفرضه عليه من تنازلات ومن سلوك يتصف بالمحاباة والتزلف والتصنع ، من ناحية أخرى . فيخرج بذلك عن إطار العلم ويعجز عن خدمة التاريخ خدمة منزهة .

---

(1) سيدة إسماعيل سيد كاشف: مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه، دار الرائد العربي، بيروت، 1983م، ص 63 وما بعدها.آليان . ج. ويدجري: التاريخ وكيف يفسرونه، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1996م، جـ1، ص 164 ـ 165.

(2) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ، ص 107 وما بعدها ، أسد رستم: مصطلح التاريخ، المكتبة العصرية، بيروت، 1423هـ/ 2002م، ص 52 وما بعدها، علي إبراهيم حسن: استخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ الإسلامي العام وفي التاريخ المصري الوسيط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1980م، ص 44، حسين مؤنس: التاريخ والمؤرخون، دار المعارف، القاهرة، 1984م، ص 221 وما بعدها، جان تولا: صناعة المؤرخ، ترجمة وتقديم: عادل العوا، دار الكلمة، دمشق، 1999م، ص 39 وما بعدها.

6. الملكة النقدية : فالتمتع بملكة النقد صفة لازمة للمؤرخ ، الذي لا يتعامل مع موضوع مباشر يستطيع ملاحظته ، بل يتعامل مع حدث مضى من خلال ما روي عنه وما خلفه من آثار ووثائق، قد يلحقها التحوير والتزوير والتشويه والاختلاق . لهذا لابد للباحث من أن يتصف بالقدرة على النقد وتمييز الصحيح من الكاذب .

7. العقل المنظم : فالباحث لا يستطيع أن ينجز أي بحث علمي ما لم يكن متمتعًا بعقل منظم ، قادرًا على التمييز بين عناصر البحث وترتيبها وتنسيقها وتحديد العلاقات بينها واستخلاص النتائج المنطقية منها .

8. التفهم والإحساس والقدرة على التخيل : فالباحث في مجال التاريخ ، ما لم يكن قادرًا على تفهم مشاعر وأفكار ودوافع صانعي الأحداث التاريخية في العصر الذي يدرسه ، فإن أحكامه عليهم وأفعالهم ستكون أحكامًا قسرية متسمة بعدم الموضوعية .

هذا قليل من كثير من الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث في مجال التاريخ،فهذه الصفات ؛ إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي استخدامًاسليمًا والتزود بالمهارات والمعارف والعلوم المساعدة لدراسة التاريخ ، تكتسب البحوث في حقل التاريخ صفتها العلمية. ويصبح التاريخ علمًا من العلوم يختلف في منهجه عن مناهج العلوم الطبيعية من بعض الوجوه ويتفق معها من وجوه أخرى، دون أن يلغي اختلافه عنها صفته العلمية التي يكتسبها من كونه يمتلك منهجًا متدرج الخطوات واضح الهدف يبدأ بالتساؤل وينتهي بإعطاء الإجابات العلمية المتسمة بالحياد والموضوعية والمبنية على جهد بحثي منظم .

الفصل الثاني: العلوم المساعدةلدراسة التاريخ

إن المؤرخ أو الدارس للتاريخ عليه أن يعلم إن هذه الدراسة تتطلب منه الجد والاجتهاد والمثابرة والصبر والنصيحة. والتاريخ شأنه شأن بقية العلوم والمعارف؛فالعلوم الإنسانيةمتداخلة ومترابطة فيما بينها، بحيث لا يمكن أن تدرس علمًا مستقلًا عن بقية العلوم والمعارف الأخرى. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع الدارس أن يفهم معاني القرآن الكريم دون أن يتقن اللغة العربية، وعلوم القراءات والتجويد... إلخ، وكلما ازدادت معرفته بهذه العلوم ازداد فهمه ومعرفته بمعاني القرآن الكريم.

ونِعْمَذلك المثال بالشبه لدراسة علم التاريخوالتي تحكمها علاقة قوية بمختلف أنواع المعارف الإنسانية،لهذا كان لزامًا على المؤرخ أن يكون واسع الثقافة، عالما بالعلوم المتصلة بدراسة التاريخ وكتابته. فالمؤرخ يحتاج إلى مجموعة من العلوم المساعدة التي تساعده وتعينه على الوصول إلى الحقيقة التاريخية.

ويجدر بيالإشارة هنا إلى أن هذه العلوم تختلف أهميتها بالنسبة للمؤرخ باختلاف العصر أو الموضوع الذي يود دراسته والكتابة عنه. فمثلاً، العلوم المساعدة لدراسة تاريخ مصر القديم تختلف عن العلوم المساعدة لدراسة تاريخ الفتوحات الإسلامية.وهذا يعني أن المؤرخ ممكن أن يستخدم أحد العلوم المساعدة عند دراسته لموضوع معين ولايستخدمه عن دراسة لموضوع آخر[1].

وعلى ذلك، يمكنتقسيم العلوم المساعدة في دراسة علم التاريخ إلى قسمين:

أولهما: العلوم الاجتماعية. ثانيهما: علوم الأركيولوجيا والتراث.

ولنبدأ بالقسم الأول ، وهو:

(1) حسن عثمان: البحث التاريخي، ص 25.

العلوم الاجتماعية:

يعتبر علم التاريخ فرعًا من فروع الدراسات الاجتماعية، ولذا فهو على صلة وثيقة بالعلوم الاجتماعية الأخرى[1] كعلم النفس وعلم الجغرافيا وعلم الاقتصاد وعلم الإنسان. وهذه الصلةتجعل من واجب المؤرخ والباحث في التاريخ أن يكون لديه معرفة بهذه العلوم، إذ بدون هذه المعرفة لا يمكن أن يؤدي رسالته كباحث تاريخي بالصورة المطلوبة.

ومن أهم العلوم الاجتماعية التي يمكن أن يستفيد منها المؤرخ والباحث في التاريخ ، ما يلي:

1. علم الإنسان (الانثروبولوجيا):

إن المؤرخ لابد أن يكون على علم ودراية بأكثر العلوم التي تسانده على الإجادة والإفادة وفي مقدمتها علم الإنسان الذي يعتبر بالنسبة للأجناس البشرية مرآة حياتهم وحضاراتهم، ومن خلاله يستطيع الوصول إلى أفكارهم وعواطفهم الإنسانية[2].

كما أن علم الإنسان يعتبر أقرب العلوم الاجتماعية ملائمة للتاريخ، لأن المشكلات التي يواجها علماء الإنسان والمؤرخون أغلبها مشتركة، والخط الفاصل بين هذين العلِمين غير واضح.فعلماء الإنسان يعكفون على دراسة ثقافة الإنسان البدائي، أما علماء التاريخ فيدرسون الإنساناالمتحضر. وتتفق مكانة علم الإنسان وعلم التاريخ في باب العلوم الإنسان العملية إذ إن مادتهما ذات صبغة عامة، وأن علم الإنسان موجود كالميدان الذي يلتقي فيه كل من له اهتمام بالإنسان[3].

إن علم الأنثروبولوجيا يتعرض إلى المسائل التاريخية عندما يتتبع التطور البشري وانتشار السكان على سطح الأرض، وبداية ظهور الثقافات والحضارات والهجرات والبناء الاجتماعي. ومن هنا أستطيع القول:إن الثقافة تعتبر إحدى المفاهيم الكبرى لعلم الإنسان، كما أن التاريخ يعتبر سلسلة متتابعة من ثقافات متميزة، فكل تاريخ يتولد من ثقافة، كما أن كل ثقافة تتولد من تاريخها[4].

وفي الحقيقة، إن الثقافات محصلة التاريخ ونتاجه، إلا أن التاريخ يتأثر بطبيعة الإنسان البيولوجي وبيئته المادية. وغالبًا ما يكون هناك اقتران بين المنطقة الثقافية بالعوامل المعينة الأخرى التي تحدد المنطقة جغرافيًا. إن حياة شعب ما لا تنظمها ثقافته فحسب، بل هناك شراكه مع التحديات التي يفرضها الطقس وخصائص المكان والحيوانات والنباتات وغيرها من الموارد الطبيعية والمكان بالنسبة للثقافات الأخرى.

فمن الممكن أن أقول: إن المفاهيم المتصلة بالثقافة والتغير الثقافي تزود المؤرخ بخلاصة العلاقات البشرية وطبيعة الثقافات الإنسانية قبل التاريخ، بالإضافة إلى تحليلها سواءً كانت شفوية أو مدونة [5].

يقول هيوج . أتكن: " إن علماء الإنسان قد جرو من زمن طويل على الاعتراف بأن هناك طقوسًا ذات صبغة عامة كإقامة الجنائز وشعائر الموت" [6]. ومن هنا نشأت اللغات وتطورت الفنون عند الشعوب فإن المستفيد من ذلك هو المؤرخ عندما يبين

---

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر: بارنز: تاريخ الكتابة التاريخية، ج1، ص 206 وما بعدها.

(2) عبد العليم عبد الرحمن خضر: المسلمون وكتابة التاريخ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1995م، ص42.

(3) هيوج. أتكن: دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، ترجمة: محمود زايد، دار العلم للملايين، بيروت، (ب ـ ت)، ص27.

(4) إسماعيل أحمد: مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، ص266.

(5) هيوج. أتكن: المرجع السابق، ص30-33.

(6) نفس المرجع، ص34.

حقيقة وأسرار الماضي ويتوصل إلى مؤشرات تاريخية من خلالها يستطيع أن يفسر كثير من العلاقات البشرية في الوقت الحاضر[1].

خلاصة القول: إن التاريخ هو وعاء الخبرة البشرية، وهو العلم الخاص بالجهود البشرية أو محاولة الحصول على إجابات عن أسئلة تتعلق بجهود البشرية في الزمن الماضي وفيها نتعرف على جهود المستقبل، وبدون شك فإن التاريخ يصبح علمًا له أصوله[2].

2. علم الاجتماع:

هناك علوم انفصلت عن علم التاريخ، وعلوم أخرى اعتمدت على نفسها وسارت في طريقها مثل علم الاجتماع؛ والذي يدرس المجتمع وبنائه ووظائفه وعملياته ويركز على الأفعال والعلاقات الإنسانية.

في الحقيقة،إن البحث التاريخي يعنى بالتغير الاجتماعي، وعلى ذلكفإنه يشمل ميدان علمالاجتماع حسبما يتضح في المنظور الزمني الذي يتخصص فيه الباحث. إن هناك قصور في المواد التاريخية التي يعود إليها المؤرخ وتتبعه لبعض مظاهر التغير الاجتماعي؛ مثل التغير السياسي والديني والعسكري. مما جعل اهتمام المؤرخين يتحول عن الإطارات الاجتماعية للمجتمعات القديمة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن أغلب علماء الاجتماع ركزوا اهتمامهم الأكبر نحو دراسة الأنماط والمعايير التي يهيئها التفاعل الاجتماعي في مجتمعاتهم الحالية[3].

إن المؤرخين قد يكتسبون أفكارًا ومدركات جديدة عن طريق دراسة ماكتبه علماء النفس وعلماء الاجتماع عن الأسرة والجماعة، فلكل مجتمع من المجتمعات آماله المرجوة ومثله العليا التي توجه أفراده ليعملوا بموجبها، وهذه المعايير الاجتماعية يجب على المؤرخ أن يكون ملمًا وعارفًا بها[4].

إن من الأمور التي يولي لها المؤرخون وعلماء الاجتماعالاهتمام دراسة (الطبقات الاجتماعية)، والتي يمكن تعريفها بأنها تجمعات أفراد ليس لهم غالبًا أي مميزات فارقة أصيلة.

ومن المواضيع التي على المؤرخ دراستها دور الوظيفة الاجتماعية، بحيث تشمل هذه الدراسة مختلف الأدوار التي يؤديها الأفراد حين القيام بتلك الوظيفة ، كما أن دراسة الانتقال في المجتمعات الصناعية المتقدمة من مرحلة العرف والعادات والتقاليد الشعبية إلى العادات والتقاليد والأعراف المدنية، توفر للمؤرخين وعلماء الاجتماع فرصة ممتازة للتعاون.فيسهم فيتوسيع مجال الفكر والبحث عند المؤرخين، بل ويساعدهم في عملية تحليل محتوي البحث ومضمونه[5].

خلاصة القول، إن هناك كثير من الوشائج والصلات بين كل من علمي الاجتماع والتاريخ، فعلم الاجتماع بفروعه المختلفة يساعد المؤرخين في دراسة وتحليل وفهم الأحداث التاريخية التي لا يمكن أن تحدث إلا في مجتمع أو وحدة اجتماعية وتتأثر بالأوضاع السائدة فيه.

---

(1) عبد العليم عبد الرحمن خضر: المسلمون وكتابة التاريخ، ص 44.

(2)بارنز: تاريخ الكتابة التاريخية، جـ1، ص 76، عبد العليم عبد الرحمن خضر: نفس المرجع، ص43.

(3) هيوج. أتكن: دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، ص34-36.

(4) هيوج. أتكن: نفس المرجع ، ص41.

(5) إسماعيل أحمد: مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، ص269.

3. علم السكان:

من العلوم التي ينبغي على المؤرخين الاعتناء بدراستها علم السكان؛ والذي يهتم بدراسة أحوال الشعوب وتكوينها وتوزيعها الجغرافي والمتغيرات التي تحدث فيها؛ مثل:نسبة المواليد والوفيات والهجرات .... إلخ. وغالبًا ما تستخدم بيانات ومعلومات هذا العلم من المصادر الرسمية، إما عن طريق قوائم الإحصاءات السكانية والتي يتم إجراءها في أوقات محددة، أو عن طريقة السجلات الرسمية، مثل: سجلات الزواج وسجلات الوفاة والولادة، وسجلات الهجرة إلى داخل البلاد وخارجها. فعلى الباحث أن يدرس العلاقة القائمة بين السكان والعوامل الأخرى المؤثرة في الدوافع الإنسانية المحركة للأحداث التاريخية[1].

خلاصة القول، إن علم السكان له صلات وثيقة مع العلوم الاجتماعية وخاصة علم التاريخ، وهذا يعود إلى توسعهفي دراسات علم السكان وتفسيراته في هذا المجال واستعماله لبعض المفاهيم والمفردات[2].

4. علم الجغرافيا:

لا يخفى على دراسي التاريخ أهمية دراسة الجغرافيا عامة؛ وجغرافية الإقليم المطروح للدراسة خاصة. وذلك لأن الجغرافيا – كما يقول الدكتور جمال حمدان – " قد تكون صماء، ولكن ما أكثر ما كان التاريخ لسانها، فالتاريخ ظل الإنسان على الأرض كما أن الجغرافيا ظل الأرض على الزمان. فالتاريخ – كما عبر البعض – ما هو إلا جغرافية متحركة، بينما الجغرافيا تاريخ توقف"[3].

فلا يتصور – مطلقًا- فهم الإنسان، بدون دراسة البيئة الجغرافية التي نشأ وتربى فيها، إذ لا يخفى – على أحدٍ – أن أثر البيئة كبير على الإنسان، أو كما يقول الأستاذ "هنري بر" Henry Berrالمشرف على صدور الموسوعة التاريخية الكبرى " تطور الإنسانية" في تقديمه للمجلد الرابع منها، وعنوانه: "الأرض والتطور البشري"، يقول: " لا ريب أن أثر البيئة قوى جدًا على الإنسان؛ فالجفاف، والرطوبة، والرياح، والضوء، والحرارة بل وكهرباء الجو تستطيع أن تُعدل من صفات الكائن الحي تعديلاً دائمًا أو مؤقتًا. سواء كان هذا الكائن حيوانًا أو نباتًا. إن البيئة – بلا شك – تركت أثرها القوي في تكوين الإنسان خَلْقًا وتفننًا"[4].

لا شك ـ إذًا ـ أن هناك علاقة وثيقة بين التاريخ والجغرافيا، فالأرض هي المسرح الذي وقعت عليه الحوادث التاريخية، فبدون الأرض لا يمكن أن تقع الحادثة.

إن طبيعة الأرض ومصادرها وبما تتميز به من صفات، أثرت تأثير كبيرًا في بيئة الإنسان ووجهت ظروفه وحددت ملامح تفكيره. بل إن الظواهر الجغرافية من سهول وجبال وصحاري وأنهار وبحار والثروات الطبيعية والموقع الجغرافي كلها تؤثر في تكوين الإنسان الفسيولوجي والنفسي ونظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية،بل في سير معاركه وفي حربه وسلامه[5].

---

(1) هيوج. أتكن: دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، ص53.

(2) إسماعيل أحمد: المرجع السابق، ص265-266.

(3) جمال حمدان: شخصية مصر– دراسة في عبقرية المكان-، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ، 2013م،جـ1، ص7-8.

(4) نقلاً عن : أحمد سيد محمد: الشخصية المصرية في الأدبين الفاطمي والأيوبي، دار المعارف، القاهرة، 1992م، ص9. ولمزيد من التفاصيل عن أثر البيئة في الإنسان، انظر: ابن خلدون: المقدمة، جـ1، ص392 وما بعدها.

(5) حسن عثمان: منهج البحث التاريخي،ص32-33.بارنز: تاريخ الكتابة التاريخية، جـ1، 193.

هذا، وقد لعب الموقع الجغرافي الاستراتيجي لبعض الدول دورًا كبيرًا في تحركها نحو الحضارة والتجارة والتوسع وبناء الإمبراطورية. كما أن الطبيعة الجغرافيةتتدخل أحيانًا تدخلًا حاسمًا في تغير مجرى الأحداث التاريخية[1].

يضاف إلى ذلك،أن المناخ له دور كبير في حركةالإنسان وتقدمه الحضاري، فعندما يكون المناخ مناسبًا للحياة يكون الاحتكاك الاجتماعي أسرع. فعادةً ما تنشأ الحضارات من الاحتكاك المتمثل في البيع والشراء، بل إن المناخ يتدخل أحيانًا في تغيير مجرى بعض الحوادث التاريخية[2].

يضاف إلى ذلك، أن للثروة الطبيعية أثرها الكبير في التاريخ، فغالبًا ما تنشأ الحضارات في السهول والوديان حيث المراعي والمزارع؛فوجود نهري دجلة والفرات في العراق مكّن الإنسان منذ القدم من الزراعة والاستقرار وبناء الحضارة. فالدولة الغنية بهذه الموارد الأولية إذا كانت قوية فإنهاتستغل هذه المصادر لتزيد من قوتها. وأما إذا كانت الدولة فقيرة ومتخلفة فإن وجود هذه الموارد الطبيعية على أرضها يكون سببًا رئيسًا للطمع فيها وغزوها[3].

صفوة القول، أنعلم الجغرافيا ضروري لدارسي التاريخ، ودورها مهم في فهم الأحداث التاريخية، فعلى الباحث في التاريخ - إذًا - أن يتعرف على الأحوال والعوامل الجغرافية المختلفة التي تحيط بالشعب أو بالعصر أو بالناحية التي يدرسها على النحو الذي يزيد من إمكانيته في البحث والدرس والفهم.

5. علم الاقتصاد:

هو العلم الذي يعنى بدراسة نشاط الإنسان الاقتصادي وأنظمة الإنتاج التي عرفت عبر التاريخ، وهو يعتبر أحد العلوم المهمة المساعدة على دراسة التاريخ وفهمه بشكل صحيح. وذلك لأن العوامل الاقتصادية ذات أثر فعال على مسار التاريخ الإنساني[4].

إن الوضع السياسي في أي دولة - عادة - ما يتأثر بالوضع الاقتصادي، فطريقة توزيع الثروات الاقتصادية، سواء المادية أو النقدية، على طبقة أو فئات من المجتمع له تأثيره على السياسة الداخلية، ويحدد علاقة هذه الطبقات والفئات مع بعضها البعض، ويفصح عن نظام الحكم ومستوى المعيشة، وفي مدى التقدم الحضاري الذي يحصل.فالدولة القوية اقتصاديًا - عادة - ما يكون النظام السياسي فيها مستقر والعمران والرخاء مزدهر[5]. كما أن الوضع الاقتصادي له تأثيره في علاقات الدول الخارجية، سواءً العلاقات الاقتصادية أو العسكرية[6] أو السياسية.

---

(1) علي سبيل المثال، كان البحر هو العامل الوحيد الذي عاق تيمور لنك عن التقدم والعبور إلى أوروبا وذلك بعد أن انتصر على السلطان العثماني بايزيد الأول في موقعة أنقره عام 1402م.

(2) اسماعيل أحمد محمد : مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، ص260-261.

(3) من أوضح الأمثلة على ذلك، احتلال الدول الأوروبية لبعض الدول الإفريقية، مثل: جنوب أفريقيا. عيد سعيد مرعي : منهج البحث التاريخي، ص 48.

(4) حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، ص 36.

(5) ومن الأمثلة على تأثير الظروف الاقتصادية في مجري التاريخ، أن ثراء الدولة المملوكية في مصر والشام وجمهورية البندقية في إيطاليا وقوتهما في العصور الوسطي؛ كانت بسبب مرور التجارة العالمية بأراضيهم، وبعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح على يد البرتغاليين في عام 1497م تدهور وضعهم الاقتصادي وكان سببًا في سقوط دولتهما. اسماعيل أحمد محمد: مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، ص277.

(6) وأبرز مثال على ذلك ، أنه لما حدثت الثورة الصناعية في أوروبا في القرن الثامن عشر - نتيجة للاختراعات الحديثة - دفعت بعض الدول الأوربية الغربية وخاصة فرنسا وبريطانيا، إلى البحث عن مصادر المواد الخام الضرورية للصناعة، وعن الأسواق اللازمة لتصريف المنتجات الصناعية، فمن ثم بدأت مرحلة جديدة في العلاقات الدولية وهي ما تعرف بمرحلة الاستعمار الصناعي الحديث. لذا ، فقد فقامت هذه الدول باحتلال أراضي

والجدير بالذكر،أن هناك ثلاثة ميادين مهمة من ميادين البحث الاقتصادي تهم المؤرخ، وهي: تحليل دورة العمل، والتقدم الاقتصادي، وتنظيم العمل[1].

وفي الختام يتضح لنا مما سبق ذكره، أهمية العوامل الاقتصادية في حدوث التغيراتالتاريخية، وعقم أي محاولة لتفسير الحوادث التاريخية دون النظر إلى دراسة علم الاقتصاد دراسة مهمة.

6. العلوم السياسية:

لازالت الأحداث السياسية تشكل ملامح التاريخ العام وتلقي الجانب الأكثر من اهتمام من أغلب المؤرخين. إن علم السياسية يهتم في المقام الأول بتكوين الجماعة السياسية المؤثرة، وعلى العوامل التي تقف خلف صناعة القرار وطريق الحكم والسلطة ووضع الدساتير والعقوبات التي تصدرها الحكومات ضد المخالفين لأنظمتها.

ومن أهم اهتمامات علماء السياسة ـ أيضًا ـالاهتمام بالعوامل الحاسمة في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها. ويعنون كذلك بنظم الحكم المقارن، والعوامل الاجتماعية التي تحرك القرارات السياسية وأصولها التاريخية وتحولاتها، والاهتمام بالنظام الذي ينسق المعتقدات السياسية، وهو ما يعرف " بالأيدولوجية " والتي تنبع من الفلسفة السياسية والقانونية.فعلى المؤرخ الاهتمام بهذا الجانب لارتباطه بالقرارات السياسية والتي هي بدورها تصبح أحداثها تاريخية. ومن خلال ذلك ممكن معرفة كيف تسير الدولة وكيف تعمل مؤسساتها التشريعية والقضائية، كماأن على المؤرخ المقارنة بينها وبين مؤسسات مشابهة أو مختلفة في بلاد أخرى، ليحقق المؤرخ أهدافه من الكتابة.

ومن أهم الجوانب التي يعني بها علم السياسية؛العلاقات الدولية التي تعرف بالدبلوماسية. ويعتبر هذا الجانب في غاية الأهمية للمؤرخين؛ وذلك لأن العلاقات بين الدول والمعاهدات والاتفاقيات التي تعقدبينها تشكل اتجاه السياسية العالمية، وقيام التحالفات العسكرية والقومية بين الدول، وكذلك قيام الحروب، وعقد المعاهدات. كل ذلك منبعه من علم السياسية من جهة، ومن جهة أخرى فهو المصدر الأول للمعلومات بالنسبة للمؤرخ[2].

ومن ميادين علم السياسية ـ أيضًا ـ تاريخ الفكر السياسي وتطوره وفكرة ظهور الدولة، وهي الوحدة السياسية للمناطق المتحدة. وهذا المجال يهم المؤرخ بل يعتبر من صميم عمله، فالتاريخ يبدأ من نشوء المجتمع الذي نسميه الدولة.

وفي الختام يمكن القول، إن كل ما يضعه علماء السياسية في الوقت الحاضر، أو تاريخ السياسية في الماضي من شروحات وتحليلات بين يدي المؤرخين، سوف تكون أداة مفيدة ونافعة تساعد المؤرخ على الإبداع في كتاباته ومؤلفاته التاريخية[3].

7. علم النفس:

يعتبر علم النفس من أهم العلوم التي يجب على المؤرخ معرفتها والإحاطة بها، وتأتي هذه الأهمية من أن معرفة نفسية الحاكم أو الزعيم وكل مايتعلق بها من عقد ورواسب تكون سببًا في حدوث تغير في مصائر الأمم والشعوب[4].

الآخرين بالقوة ، كما حدث في الهند وجنوب شرق آسيا وأفريقيا في بدايات القرن التاسع عشر الميلادي. عيد سعيد مرعي : منهج البحث التاريخي، ص64.

(1) عبد العليم عبد الرحمن خضر: المسلمون وكتابة التاريخ، ص53-54.

(2) اسماعيل أحمد محمد : مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، ص 273-276.

(3) إسماعيل أحمد محمد: نفس المرجع، ص 276.

(4) عبد العليم عبد الرحمن خضر: المسلمون كتابة التاريخ، ص55.

ولكي يفهم المؤرخ تاريخ العلوم في بلد معين لابد من دراسة السيكولوجيا الاجتماعية، فبدونها من الصعب فهم التطور المادي في المجتمع. ونعني بالسيكولوجيا الاجتماعية هي العواطف والأفكار إلى تسيطر في زمن ما على طبقة اجتماعية معينة في بلد معين. إن دراسة السيكولوجيا الاجتماعية تساعد المؤرخ على أمرين في غاية الأهمية بالنسبة للبحث التاريخي: أولهما: تشخيص الحقائق التاريخية، وثانيهما: وضع تفسير ومبادئ لتفسير هذه الحقائق.

صفوة القول، إن المؤرخ الذي لايدرك أهمية علم النفس في دراسته لا يستطيع تحليل الوقائع التاريخية التي تنشأ بسبب هذه الأمراض النفسية تحليلًا سليمًا وسيشكل عليه الأمر ولا تستقيم له الأحكام[1].

8. الأدب والفنون:

يعتبر الأدب أحد العلوم المساندة للمؤرخ، حيث أن الأدب هو مرآة لحياة الشعوب، ومن خلاله يعبر الأدباء عن كل مايجول في أفكارهم وأحاسيسهم ومشاعرهم وتفاعلهم مع الأحداث. كما إن الأدب يصور ما بداخل الناس من أحلام وأماني، ويرسم طبيعة الحياة في المدينة أو في الريف أو في الاقتصاد أو في الحرب والسلام[2].

إن الأدب له أهمية كبرى في دراسة التاريخ، وذلك لاحتوائه على كثير منالمعلومات التي قد لا توجد في بعضالمصادر التاريخيةالأخرى.ففي تراث الشعوب وحضاراتهم القديمة نجد أعمالاً أدبية تذكر حوادث تاريخية متعددة، تصور حياة البشر من نواحي مختلفة. وبالتالي قد تكون مصدر من مصادرالتاريخ التي يُعتمد عليها[3].

كما توجد في التاريخ العربي أعمال أدبية تساعد المؤرخين على معرفة التاريخ العربي وأهم الأحداث التي وقعت فيه، لذا فقد قيل: إن الشعر الجاهلي "ديوان العرب".فمن خلال هذا الشعر يمكننا أن نتعرف على كثير من النواحي الاجتماعية والنفسية عند العرب في العصر الجاهلي[4].

خلاصة القول، إن علم الأدب يقدم خدمات كبيرة للمؤرخين بما يحتوي من معلومات تاريخية متنوعة في كل المجالات، فدراسة الأدب توسع عقل الإنسان وآفاقه وتجعله أقدر على الفهم والاستيعاب من غيره[5].

أما عن الفنون، فإن معرفة المؤرخ بالفنون المتنوعة من رسم وتصوير ونحت وعمارة، تساعده على فهم تاريخ العصر المراد دراسته.فمن خلال دراسة هذه الفنون يستطيع التعرف على كثير من المناطق التي وجد فيها الإنسان، كما أنها تبين لنا كثيرًا من خفايا حياة الإنسانمن حيث العادات والتقاليد والأخلاق .... إلخ [6].

لذا، فإننا نجد كثيرًا من الجامعات والمعاهد في أنحاء العالم قد أدركت أهمية الفنون فجعلت هذا النوع من الثقافة في المناهج الدراسية كما خصصت لها كرسي خاص بالأساتذة[7].

---

(1) إسماعيل أحمد محمد: المرجع السابق، ص271.

(2) حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، ص 38.

(3) ومن أمثلة ذلك، الأعمال الأدبية في بلاد الرافدين، مثل: " أسطورة خلق الكون " و " أسطورة إثانا"، والتي تعطي معلومات عن معتقدات السكان الدينية. عيد سعيد مرعي: منهج البحث التاريخي، ص71-72.

(4) عيد سعيد مرعي : نفس المرجع، ص 73.

(5) حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، ص 40.

(6) ومن أمثلة ذلك، نجد اللوحات الجدارية المنحوتة والتي تغطي جدران القصور الآشورية في نينوى و آشور (900-600ق.م) في دولة العراق فهي تزودنا بمعلومات في غاية الأهمية عن مختلف نواحي الحياة وخصوصًا السياسة والعسكرية. عيد سعيد مرعي: المرجع السابق ، ص 74.

(7) حسن عثمان: المرجع السابق، ص44.

مما سبق يتضح لنا ، أن الفنون بشتى أشكالها تخدم سائر الدراسات الإنسانية والعلمية والتي يأتي في مقدمتهاعلم التاريخ، كما أن دراسة شيء من هذه الفنون تساعد على فهم هذا العصر ومن ثم براعة الكتابة عنه.

ثانيًا: علوم الآثاروالتراث:

علم الآثار[1] أو الأركيولوجيا : (Archeology) هي فرع من فروع علم الإنسان الذي يركز على المجتمعات والثقافات البشرية الماضية وليس الحاضرة . وتدرس تحديدًا المصنوعات الحرفية كالأدوات والأبنية والأوعية ... إلخ وما بقي منها، والتي استمرت بالتواجد للوقت الحاضر. كما يدرس أيضًا الحفريات الإنسانية والبيئات الماضية لكي يُفهَم مدى تأثير القوى الطبيعية كـ"المناخ والطعام المتواجد" - على سبيل المثال - على تشكيل الثقافة الإنسانية .

هذا، وقد تعددت علوم الأركيولوجيا فأصبح لها أهمية كبيرة في دراسة علم التاريخ ، ويأتي في مقدمة هذه العلوم:

1. علم المسكوكات(النميات):

هو العلم الذي يهتم بدراسة النقود والمسكوكات وتطورها عبر العصور. فالمسكوكات تعتبر أحد أهم مصادر دراسة التاريخ المهمة. فالعملة المسكوكة والأنواط بما تحمل من رموز وصور الآلهة وصور الملوك والأمراء وأسمائهم وتاريخ ضربها وذكرى الحوادث التاريخية ونوعية المعادن المسكوكة فيه، تقدم للمؤرخين معلومات تاريخية قيمة عن مختلف نواحي الحياة قديماً[2].

إن المسكوكات (النقود) القديمة مرآة الاقتصاد في عصرها التي ظهرت فيه، لأن الغرض من سك النقود هو تسهيل النشاط التجاري حيث كان التعامل قبل ظهور النقود بقطع المعادن الثمينة، مثل: الذهب والفضة[3]، ونظرًا لشدة التنافس على الحركة التجارية بين المدن تدخلت حكومة الدويلات ووضعوا أختامهم عليها لضمان نقاوة معادنها ووزنها[4].

يقول أحد الباحثين المعاصرين: "إن دراسة العملة علم وفن وتاريخ، علم لأن لها أصول وقواعد، وفن لأن العملة مجال دراسة فنية وتصويرية، وتاريخية لأنه يسهل تصنيفها زمنيًا وحسب الأماكن التي ضربت فيها، فضلاً عن النقوش والتواريخ التي تحملها العملة. ولهذا ساهم علم دراسة النقود مساهمة كبيرة في إثراء المعرفة التاريخية ببلدان العالم القديم والحديث، خاصة عندما تصمت الوثائق أو تعجز عن التعبير أو تكون نادرة"[5].

2. الأختام و الرنوك:

تتصل الأختام بدراسة الوثائق، وهي التي نمهر بها الوثائق المتعلقة بالمكاتبات الرسمية للحكام أو الملوك. وقد استخدم الإنسان الأختام منذ أقدم العصور كوسيلة لإثبات الملكية، أو لتأكيد صحة قرار أو اتفاق أو معاهدة وخاصة من قِبل الملوك والحكام.

---

(1) بارنز: تاريخ الكتابة التاريخية، جـ1، ص 15 وما بعدها.

(2) حسن عثمان: نفس المرجع، ص32.

(3) على سبيل المثال: إن اكتشاف عملة رومانية في الهند في العصور القديمة، يدل على وجود نشاط تجاري واسع للرومان في هذه المناطق. عيد سعيد مرعي: المرجع السابق، ص65.

(4) يعتقد بعض علماء المسكوكات أن أول دولة توصلت إلى سك العملة هي مملكة ليديا في آسيا الصغرى ثم انتشرت هذه الفكرة إلى المدن الإفريقية. وفي عام (700ق.م) بدأت النقود الإفريقية بالظهور في مصر وسوريا وشمال إفريقيا، ويدل ذلك على ضخامة التبادل التجاري بين مصر والمدن الإفريقية. ومن الجدير بالذكر، أن أول من أمر بسك النقود في الإسلام هو الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان وذلك في سنة 77هـ. إسماعيل أحمد محمد: مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، ص251-259.

(5) إسماعيل أحمد محمد : نفس المرجع، ص 254

هذا، وتتميز الأختام بأشكالها وأنوعها المختلفة، ومن ذلك أختام الشمع الذي شاع استخدامه منذ أزمان بعيدة ولايزال يستخدم في بعض المناطق إلى عصرنا الحالي. كما وجدت أختام من الرصاص استخدمت من قِبل الأمراء والملوك خاصة في أزمنة مختلفة، ووجدت أختام من الذهب في العصور الوسطى واستخدمت عند بعض الأسر الحاكمة إلى زمن قريب.

ومن أشكال الأختام: المستدير، والبيضوي، والمثلث، والقلب، والصليب. وبالتالي، فإن معرفة أنواع الأختام وأشكالها والمواد المصنوعة منها تفيد الباحث بالتاريخ في التثبت من صحة الوثائق التي يقوم بدراستها[1].

ومن الجدير بالذكر،أن المسلمون والعرب عرفوا الأختام منذ القدم، واعتبر ابن خلدون " الخاتم من الخطط السلطانية والوظائف الملوكية" كما ذكر في كتابه أنه ثبت في الصحيحين أن الرسول(ρ) عندما أراد أن يكتب إلى قيصر الروم، فقيل له: إن العجم لا يقبلون كتابًا إلا أن يكون مختومًا، فأخذ خاتمًا من فضة وكتب عليه "محمد رسول الله" في ثلاثة أسطر، بحيث كل كلمة في سطر[2].

ومما سبق يتضح لنا أن دراسة الأختام شيء ضروري وهام لدراسة تاريخ فترة زمنية معينة، من حيث المادة المصنوعة منها وطريقة صنعه ومن خلال ما يمكن استنتاجه من معلومات من الرسوم والكتابات المنقوشة عليه.

أما الرنوك،فهي: إحدى العلوم المساعدة في دراسة التاريخ، والمقصود بهاالعلامات المميزة الخاصة بالملوك، أو الأمراء أو الأُسر والجماعات أو الأفراد التي تظهر على الأختام أو الدروع أو السيوف أو على ملابس العساكر والنبلاء أو على الأعلام لتمييزهم عن غيرهم والدلالة عليهم [3].

ولقد عرفت هذه الرنوك أو العلامات منذ القدم وحتى العصور الوسطى سواءً في أوروبا في الغرب أو عند المسلمين في الشرق[4].ومن أهم هذه العلامات؛ الكأس والسيف والدواة والنسر والهلال وذيل الحصان والصليب. ثم صار للنبلاء والوزراء والقادة ورجال الكنيسة وطوائف الرهبان وكبار الموظفين رموزًا خاصة بهم[5].

صفوة القول: إن معرفة المؤرخ بالرنوك والعلامات الخاصة بكل جماعة أو سلطة أو فرد، تجعله قادرًا على إثبات صحة ما يجد من دروع أو أسلحة أو وثائق قديمة ونسبتها بشكل صحيح للعصر الذي تنتمي إليه.

3. علم الخطوط القديمة(الباليوجرافيا):

فكما أن لكل عصر لهجته المتميزة فإن لكل عصر خط يتميز به وتُكتب بها لغته، ويتطور هذا الخط عبر الزمان. وبناءً على ذلك، فإن علم الخطوط القديمة يدرس نشأة الخط الذي تكتب به لغة ما وتطورها ورموزها والتغيرات التي طرأت عليها والأدوات التي استعملت فيها [6].

---

(1) حسن عثمان: منهج البحث العلمي، ص31.

(2) المقدمة، جـ1 ، ص 326.

(3) عيد سعيد : منهج البحث التاريخي، ص 62.

(4) فمثلاً، تم استخدامها من قِبل الأيوبيين والمماليك والعثمانيين والسلاجقة للدلالة على وظائف أرباب السيف. كما تم استخدامها أثناء الحروب الصليبية كوسيلة للتعارف بين الجنود، حتى لا يقع الخلط والاضطراب في صفوفهم. د. حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، ص 31.

(5) حسن عثمان: نفس المرجع ، ص 31.

(6) عيد سعيد : المرجع السابق، ص 57.

إنهناك أنواع مختلفة من الخطوط القديمة تبقى كالطلاسم حتى يتعلمها الباحث ويتدرب على قراءتها. وقد ظهرت أهمية هذا العلم بعد أن استطاع الباحث الفرنسي (شامبليون) من حل أصول اللغة الهيروغليفية القديمة وذلك في عام 1798م، وأثبت أن ما نقشه قدماء المصريين على آثارهم لم تكن للزينة بل هي كتابة للغتهم[1] التي احتوت على أحداث تاريخهم وأهم أعمالهم[2].

بناءً على ما تقدم يمكن القول، أن هناك ضرورة لدراسة هذه الخطوط حتى تحفظ للمؤرخ الوقت وتجنبه الوقوع في كثير من الأخطاء ويتمكن من الوصول للفهم الصحيح للوثيقة أو للنص الذي يدرسه.

4. الوثائق (الدبلومات) :

يعتبر علم الوثائق من أهم العلوم الأساسية لدراسة التاريخ، وهي: تدل بمعناها العام على كل الأصول التي تحتوي على معلومات تاريخية سواء دُوِّنَ على الورق أو على غيره. أما معناها الذي اصطلح عليه الباحثون في التاريخ، فهي:" الكتابات الرسمية- أو شبه الرسمية – مثل: الأوامر والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات والمراسلات السياسية والكتابات التي تتناول مسائل الاقتصاد أو التجارة ، أو عادات الشعوب ، أو نظمهم وتقاليدهم وما يصيبهم من قوة أو ضعف، أو المشروعات أو المقترحات المتنوعة التي تصدر عن المسؤولين في الدولة أو التي تقدم إليهم ، أو المذكرات الشخصية أو البومات"[3].

فينبغي على الباحث في التاريخ أن يتعلم المصطلحاتالخاصة بالوثيقة ، وأن يعرف نوع الحبر المستعمل في الكتابة والأقلام التي كتب بها وأنواع الورق المستعمل وخصائصه ، وأن يتأكد من صحة الوثيقة من خلال وصفها وتحديد تاريخها ومصدرها وعصرها ومؤلفها ، فإذا تأكد من كل ذلك تكون الوثيقة جاهزة من قِبل المؤرخ.

إن الوثيقة هي مصدر رئيسي يعتمد عليها المؤرخ في دراسته. فمعرفة مصطلحات الوثيقة وكيفية التعامل معها هي الطريقة التي تعين الباحث على الاطلاع على أسرارها، كما يتطلب من الباحث معرفة لغة الوثيقة والخط الذي كتبت به ، وأسلوب الإنشاء الذي كان سائدًا في عصر تدوين الوثيقة والافتتاحات التي كانت تفتتح بها والخواتيم التي كانت تنتهي بها.

كل هذه الأمور ضرورية لدراسة الوثيقة التي تم اكتشافها في أماكن مختلفة وبأشكال متعددة طوال عصور التاريخ. ومن هذه الوثائق ما وصل إلينا بحالة جيدة والآخر في حالة سيئة، ويرجع ذلك إلى أسلوب حفظ الوثيقة والمكان الذي وجدت فيه[4].

---

(1) عطيه أحمد القوصي: علم التاريخ ومناهج البحث والتدوين التاريخي عبر العصور، (ب ـ ن)، 1984م، ص124.

(2) إن من يرغب في دراسة تاريخ الدولة العثمانية ـ مثلاً ـ عليه أن يكون ملمًا بالخطوط المختلفة التي كُتبت بها اللغة العثمانية القديمة، ومن أهمها الخط الديواني الذي كتبت به الأوامر السلطانية، وخط القيرمة الذي استخدم في الشؤون المالية والإدارية في القرن السابع عشر الميلادي، فمن الخطأ الاعتماد على تراجم الآخرين للوثائق العثمانية، لأن بعضها لم يترجم بالشكل الصحيح أو أهمل بعضها بدون ترجمة أو تم تحريفها. د. عادل حسن غنيم: في منهج البحث التاريخي، ص39 .

(3)حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، ص30 .

(4) تعد وثائق البردي من أقدم الوثائق المعروفة في العالم القديم ، حيث عرفها المصريون القدماء وكتبت على ورق نبات (البردي) وعنهم عرفها. هذا، وقد وكتبت الوثائق البردية بعدة لغات قديمة ومنها (الديموطيقية) لغة المصريين القديمة ، وبعد فتح الاسكندر لمصر عام (332 ق.م) ظهرت الوثائق الإغريقية ، وأول وثيقة بردية إغريقية هي عقد زواج تم العثور عليها في أسوان ومؤرخة بعام (311 ق.م)، وبعد الفتح الإسلامي لمصر عام (21هـ/ 641م) سادت اللغة العربية. وفي العصور الوسطى تعلم العرب طريقة صناعة الورق من شعب الصين القديم ، فاستخدموه بديلاً عن وثائق البردي ، وعن طريق العرب انتقل إلى أوروبا أيام الحروب الصليبية. د. عطيه أحمد القوصي: علم التاريخ ومناهج البحث والتدوين التاريخي عبر العصور، ص 126.

ومن الجدير بالذكر أن الوثائق تنقسم ـ عادة ـ إلى وثائق أدبية ووثائق سياسية أو خطابات خاصة؛ وهي التي تتناول أحوال الناس وأوضاعهم الدينية والاجتماعية والاقتصادية. كما أن هذه الخطابات تتميز بالصدق والحيوية ، لأن مصدرها عامة الناس البسطاء[1].

5. علم الآثار:

هو علم يعنى بدراسة آثار الإنسان ومخلفاته من بيوت وقصور عاش فيها والقبور التي حوت رفاته والمعابد التي تعبد فيها والمنحوتات والأدوات المختلفة الحجرية والمعدنية والفخارية وكل ما يتعلق بحياة الإنسان ونشاطاته في الماضي بكافة عصوره وفتراته الزمنية.

إن الإنسان له تاريخ طويل يمتد إلى ماقبل اختراع الكتابة ودراسة ما قبل ذلك يعتمد على ما يقدمه له دراسة آثار الإنسان المادية التي خلفها في المواقع والأماكن التي استوطنها أو أقام فيها منذ بداية ظهور الإنسان على الأرض[2]. هذا، وتتميز الآثار بأصالتها ومعاصرتها للحدث كما أنها غير قابلة للتحريف بعكس الوثائق المكتوبة فهي توضح كثير من جوانب الحضارات، مثل: الأحوال الاجتماعية والاقتصادية. وهناك كثير من المناطق والعصور يعتمد في التأريخ لها على الآثار أكثر من غيرها.

ورغم أن البحث عن الآثار قديم جدًا إلا أنه كعلم يعتبر تطورًا حديثًا قد لا يزيد عن مائة عام إلا قليلًا، مع ذلك فقد توصلنا معه إلى نتائج مبهرة. فينبغي على المؤرخ أن يشاهد بنفسه آثار العصر الذي يكتب فيه، وأن يقارن بينها وبين غيرها ويزور الأماكن التي اكتشف فيها الآثار ليستنبط ويستخرج منها بعض أحكامه التاريخية. كما عليه أن يبحث عن متعلقات أخرى لتعم الفائدة ولا سيما المخلفات الشخصية ، التي تعين وتساعد المؤرخين[3] .

صفوة القول :إن علم الآثار يقدم خدمات مفيدة جدًا لعلم التاريخ من خلال الكشف والبحث عن أثار الماضي ودراستها وتحليلها، كما أن الآثار المادية تقدم معلومات قد تعجز عنها الوثائق المكتوبة .

6. علم اللغات:

علم اللغات من أهم العلوم المساعدة التي لابد للباحث في التاريخ أن يتزود بها 0فينبغى على المؤرخ من معرفة اللغةالأصليةالمتعلقة بالموضوع التاريخي الذي يرغب الكتابة والبحث عنه . لأن الترجمات ـ وإن وجدت ـ غير كافيه لتحصيل الثقافةالعامة ، كما أنها غير قادرة على تلبية حاجات البحث ، إضافة إلى إمكانية كونها محرفةأو غير دقيقه .

وكلما كان الباحث مُلمًا بعدد من اللغات الأصلية القديمة أو الحديثة ، اتسع أمامه أفق البحث والاستقصاء ويصبح أكثر قدرة على التعامل مع الموضوع بشكل صحيح واستخراج نتائج منطقيه[4] .وحتى يكون الباحث في التاريخ على اطلاع دائم بالأبحاث العالمية المتجددة التي تتعلق بمجال بحثه فينبغي عليه أن يلم بلغة أو أكثر من اللغات الأوروبيةالحديثة كالإنجليزية والفرنسية والألمانية . وقد يرى الباحث أن تعلم اللغات – القديمةأو الحديثة – أمرًا صعبًا ولكن برغبة الباحث وجديته في تعلم هذه اللغة والصبر على ذلك تزيل هذه المصاعب .

---

(1)إسماعيل أحمد: مصادر التاريخ الحديث، ص 242 ـ 250.

(2)عيد سعيد مرعي: منهج البحث التاريخي، ص 51.

(3)سعد بدير الحلواني: تأريخ التاريخ، مدخل إلى علم التاريخ ومناهج البحث فيه، (ب ـ ن)، القاهرة، 2002م، ص 147 ـ 148.

(4)حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، ص 26.

مما سبق أستطيع القول، إن على الباحث أن يكون حريصًا على دراسة ما يلزمه من اللغات سواء كانت صعبة أو قديمة أو نادرة حتى يستطيع الرجوع إلى الأصول والمصادر التاريخية الأولى. وبدون ذلك لا يمكنه السير قدمًا في سبيل البحث التاريخي ، وحتى يستطيع التعبير كما يريد بشكل سليم ودقيق وواضح[1].

7. فقه اللغة (الفيلولوجيا):

هو: دراسة اللغة عبر الوثائق والنصوص التاريخية وكيفية تطورها وانتقالها عبر الزمان والمكان . كما إنه علم يعنى بدراسة " الكلمات" وتاريخها وتطورها ، وتطور مضمونها ، وكلما بُعد العصر الذي هو موضوع الدراسة والبحث ازدادت الحاجه إلى علم فقه اللغة. إذْ لابد لفهم النصوص التاريخية من معرفة لغة ذلك العصر التاريخي المعين . واللغة عبارة عن كائن حي ينمو ويتغير ويتطور حسب ظروف المكان والزمان وامتزاج الحضارات والثقافات والشعوب. فكلمة ما قد تحمل أكثر من معنى ، وقد تؤدي إلى معنى آخر في مرحله أخرى أو في مكان آخر[2].

ومما تجدر الإشارة إليه، أن هناك فرق بين علم اللغة وفقه اللغة . فعلم اللغة ندرسه كنشاط إنساني أو وسيله للتعبير ونقل الأفكار ، فهو يبحث في قوانينها وقواعد تطورها . أما فقه اللغة فهو يدرس اللغة باعتبارها وسيلة إلى غاية ، وهي دراسة الثقافة بما تشتمل عليه من عادات وتقاليد وديانات وآداب ، فإن الغاية لفقه اللغة هي دراسة الحضارة[3].

بناء على ما تقدم يمكن القول،إن فقه اللغة علم أساسي يساعد الباحث في دراسة التاريخ لفهم مضامين النصوص فهمًادقيقًا ، وإخضاعها للنقد والتثبت من صحتها ، وحتى لا يفسر ما يقرأ على غير الحقيقة المراد منها.

8. علم النقوش:

هو: العلم الذي يدرس الكتابات المنقوشة والمنحوتة على الأحجار والمعادن وعلى الأواني الفخارية أو التوابيت على اختلاف أغراضها، فمنها التذكارية أو الدينية أو شواهد القبور أو الكتابات الملكية[4] .

إن لكل حضارة ـ ولكل شعب ـ نقوشها الكتابية الخاصة بها ،فمثلًا، هناك نقوش ثمودية ، ونقوش سبئية، ونقوش حميرية ، ونقوش أرمينية، ونقوش فينيقية، وغيرها. وبفضل اكتشافات الأثريين المتزايدة للنقوش فإنها تعتبر مصدرًا مهمًا تعطي المؤرخين الحيوية والتجديد وبدونها تتجمد المعلومات. ولهذا ستظل النقوش تقدم للمؤرخين المصدر والمادة.

يقول الأستاذ وودهيد في كلامه عن النقوش: " إن المؤرخ عن طريق إلمامه ليس بالنقوش فحسب ، بل بسائرالعلوم المساعدة الضرورية ،تصبح مهمته أشبه بمهمة القائد الأعلى للجيوش في الميدان الذي يحرك فروع القوات المختلفة لصالح المعركة ، ولا يشترط أن يكون دقيق الإلمام والخبرة بطبيعة عمل كل فرع ولا يتدخل فيه تدخلًا دقيقًا"[5].

---

(1)إسماعيل أحمد محمد ياغي: مصادر التاريخ الحديث، ص 234 ـ 235.

(2) على سبيل المثال ، إن كلمة "عامل الخليفة" كانت تعني عند استخدامها في القرون الهجرية الأولى والى الخليفة . أما الآن فكلمة "عامل" تفيد معنى آخر . كما أن كلمة "استعمار" كانت تعني عند استخدامها في مرحلة الكشوف الجغرافية استثمار الأراضي وتعميرها ، ولكنها أصبحت تعني في القرنين الأخرين احتلال بلاد أخرى واستغلال ثرواتها .د. حسن عثمان: المرجع السابق، ص 27.

(3)عادل حسن غنيم: في منهج البحث التاريخي، ص 38.

(4)عيد سعيد مرعي: منهج البحث التاريخي، ص 58 ـ 59.

(5) نقلًا عن : إسماعيل أحمد: مصادر التاريخ الحديث، ص 238.

نستنتج من هذا القول،أنه لا يجب على المؤرخ أن يصبح عالمًا في النقوش ، بل يكفي معرفته بقراءة النقش وتحليله وكيفية استخدامه . وكلما كان المؤرخ ملمًا بنقوش لغة العصر الذي يدرس فيه كلما كان أقرب إلى المعرفة الأصلية0

إن علم النقوش يحتوي على آلاف القرارات والمعاهدات القديمة التي تم نقشها على الحجر ، وبعض من هذه القرارات ترتب عليها تطورات مهمة حدثت من آلاف السنين ، وهذا يعطي النقوش أصالتها وأهميتها، وبالتالي سيقرأها المؤرخ مباشرة وكأنه يعيش العصر الذي كُتبِت فيه .

وتسهيلا للبحث العلمي فقد لجأت الجامعات والأكاديميات إلى جمع النقوش المتفرقة في مجلدات منظمة، حتى توفر على الباحث مشقة السفر والبحث عن هذه النقوش[1].

هذه - إذًا - أهم العلوم المساعدة لدراسة علم التاريخ، فعلى الباحث أن يجتهد في تحصيل أكبر قدر ممكن من هذه العلوم حتى يستطيع أن يمضي قُدمًا في مسيرة البحث العلمي، وأن يقدم لأمته وللعالم أجمع مادة علمية جديرة بالبحث والمناقشة، بل إنه من خلال تحصيل هذه العلوم يستطيع أن يترك بصماته العلمية على صفحات التاريخ الإنساني.

الخاتمة وأهم نتائج البحث

خاتمة الدراسة : أُوجزها، وأُركزها في النقاط التالية:

أولًا: إن البحث التاريخي، هو: عملية إنتاج وإبداع وخلق وابتكار ، فهو يحتاج إلى موهبة، وليس بمقدور كل إنسان القيام بها.فينبغي أن يعلم الباحث أن التفوق الدراسي لا يعني التأهيل لهذا العمل. بل قد يكون عكس ذلك. وإذا وجدت الموهبة عند باحث ما فيجب عليه استغلالها وتنميتها والوصول بها إلى المستوى المطلوب والاستفادة منها . إن حب الاستطلاع والرغبة المستمرة في البحث والتقصي، لهوالمفتاح الحقيقيلهذا العمل التاريخي الذي لا يتصور الدخول فيه بدونه، ولذا يجب على الباحث أن يصرف من وقته قدرًا كافيًا للقراءة والاطلاع والفهم والتعمق في موضوعه، وأن يلم بكل ما كُتب في موضوع بحثه وأن يهضمه جيدًا، حتى يتمكن من إصدار نتائج سليمة خالية من التناقض والتعارض .

ثانيًا: إن علم التاريخ فرع من فروع الدراسات الاجتماعية ، علاوة على ارتباطه الوثيق بالعلوم المساعدة الأخرى التي يحرص المؤرخ على الإلمام بها لإكمال الصورة التاريخية قدر الإمكان. فقد تطورت الكتابة التاريخية فلم يعد الأمر يقتصر على مجرد ترديد للقصص أو بسط للوقائع التي كان العالم مسرحًا لها ، لكن أصبح من الضروري على الباحث دراسة العلل المباشرة للأحداث ، ثم بحث العوامل العامة التي كانت ذات أثر في تكوينها زمنًا طويلًا . فحوادث التاريخ لا تقع فجأة لكنها في الحقيقة نتيجة سلسلة طويلة من الوقائع ؛ وإن كانت عللها المباشرة تبدو كأنها هي الأسباب الوحيدة للأحداث . فعلى المؤرخ - إذًا - أن يبحث عن هذه العلل المتعددة الخفية البعيدة في زمنها عن زمن الأحداث ذاتها. ومنها تأتي أهمية معرفة العلوم المساعدة لدراسة علم التاريخ.

ثالثًا - وأخيرًا - :من توصيات البحث: على الباحثين المعاصرين في حقل الدراسات التاريخية متابعة كل جديد حول منهجية البحث التاريخي، وضرورة المتابعة المستمرة لكل ما يصدر من كتب ودوريات وبحوث تاريخية قيمة تتعلق بالمنهج العلمي للدراسات التاريخية والحضارية. فلا نكتفي بما كتبه كبار المؤرخين المحدثين بل يجب علينا أن نجتهد نحن الآخرين في تقديم كل ما هو جديد وكل ما هو من شأنه خدمة البحث العلمي، فما زال باب الاجتهاد مفتوح على مصراعيه لكل باحث مجتهد يقدم للدراسات التاريخية والحضارية علمًا نفعًا تنتفع به الأجيال القادمة.

(1) إسماعيل أحمد: نفس المرجع، ص 236 - 242.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن الأثير:(أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، المتوفى عام: 630هـ/ 1233م): الكامل في التاريخ، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية،بيروت، ط1418،1هـ-1998م.
2. أحمد أمين: ضحى الإسلام، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2002م.
3. أحمد سيد محمد: (دكتور): الشخصية المصرية في الأدبين الفاطمي والأيوبي، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1992م.
4. أسد رستم: مصطلح التاريخ، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ-2002م،.
5. إسماعيل أحمد محمد ياغي:(دكتور): مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، العبيكان، الرياض، ط2، 1424هـ
6. آليان . ج. ويدجري: التاريخ وكيف يفسرونه، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 1996م.
7. بيريل سمالي:(دكتور): المؤرخون في العصور الوسطى، ترجمة: د. قاسم عبده قاسم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م.
8. جان تولا: صناعة المؤرخ، ترجمة وتقديم: د. عادل العوا، دار الكلمة، دمشق، ط1، 1999م.
9. جمال حمدان: (دكتور): شخصية مصر– دراسة في عبقرية المكان-، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ط2 ، 2013م.
10. حسن عثمان:(دكتور): منهج البحث التاريخي، دار المعارف، القاهرة، ط11، 1993م.
11. حسين فوزي النجار: التاريخ والسير، دار القلم، القاهرة، ط1، 1964م.
12. حسين مؤنس:(دكتور): التاريخ والمؤرخون، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1984م.
13. ابن خلدون: (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المتوفى عام:808هـ/1405م):المقدمة، تحقيق: د. على عبد الواحد وافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2006م.
14. روزنثال: علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة : د. صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط2، 1403هـ
15. السخاوي:(علي بن أحمد بن عمر بن خلف الحنفي، المتوفى عام: 902هـ/ 1497م): الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، نشره روزنثال في كتابه: علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة: د. أحمد صالح العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1983،2م.
16. سعد بدير الحلواني: (دكتور): تأريخ التاريخ، مدخل إلى علم التاريخ ومناهج البحث فيه، (ب-ن)، القاهرة، ط4، 2002م.
17. سيدة إسماعيل سيد كاشف:(دكتورة): مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1983م.
18. شاكر مصطفى:(دكتور): التاريخ العربي والمؤرخون، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1983م.
19. شوقي الجمل: (دكتور): علم التاريخ ، نشأته وتطوره ووضعه بين العلوم الأخرى ومناهج البحث فيه، المكتب المصري للمطبوعات ، القاهرة، ط1، 1997م.
20. عادل حسن غنيم: (دكتور): في منهج البحث التاريخي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2015م.

21. عبد العزيز الدوري:(دكتور): بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، العبيكان، الرياض، ط2، 1420هـ.

22. عبد العليم عبد الرحمن خضر: (دكتور): المسلمون وكتابة التاريخ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط2، 1995م.

23. عطية أحمد محمود القوصي:(دكتور): علم التاريخ ومناهج البحث والتدوين التاريخي عبر العصور، (ب. ن) ، ط1، 1984م.

24. علي إبراهيم حسن: (دكتور): استخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ الإسلامي العام وفي التاريخ المصري الوسيط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط3، 1980م.

25. عيد سعيد مرعي:(دكتور): منهج البحث التاريخي، مكتبة الخبتي، بيشة، ط1، 1426هـ.

26. قاسم عبده قاسم: فكرة التاريخ عند المسلمين، قراءة في التراث التاريخي العربي، دار عين للدراسات والبحوث، القاهرة، ط1، 2001م.

27. هاري إلمربارنز: تاريخ الكتابة التاريخية، ترجمة: محمد عبد الرحمن برج، تقديم سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 1987م.

28. هيوج . اتكن: دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، ترجمة: محمود زايد، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، (ب . ت).

كتاب "مدخل لتكوين طالب العلم في العلوم الإنسانية."
الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت. ط2، 2013.

الفصل الأول

علم السياسة
علم تنظيم المجتمعات البشرية وإدارتها

نصر محمد عارف(*)

«السياسة هي الرياسة وهي تاج العلوم»

فخر الدين الرازي

«السياسة هي سقف المعبد وباقي العلوم أعمدته»

أرسطو

«لا يوجد شيء يؤثر في الحياة الإنسانية يمكن
اعتباره خارج اهتمام دارس العلوم السياسية»

وودرو ويلسون

مدخل

علم السياسة علم فريد من نوعه لا يشبه أي علم من العلوم الاجتماعية أو الإنسانية. إنه يمثل قاطعاً عرْضياً، أو محوراً أفقياً

(*) أستاذ العلوم السياسية المشارك في جامعة القاهرة وجامعة زايد ـ الإمارات العربية المتحدة.

لاهتمامات الإنسان كلها ومجالات المجتمع، بينما باقي العلوم تقتصر على محور رأسي في حياة الإنسان، أو في بُنية المجتمع. إن علم الاجتماع أو علم النفس أو علم الاقتصاد؛ لكلّ من هذه العلوم مجال محدّد يمكن للمتخصص به أن يضع له حدوداً، ومن ثمّ يستطيع أن يقول إن هذا الموضوع يدخل في مجال تخصّصي أو لا يدخل، أما علم السياسة فإنه يتناول الموضوعات كلها ابتداءً من النكتة أو الصورة الساخرة، وانتهاء بعلم أصول الفقه والتفسير والحديث والفلسفة والأخلاق... إلخ، إذ إن كلّ ما يتعلق بالإنسان ومصالحه وحقوقه والقوى التي تؤثر فيه، أو تتدخل في حياته، أو ما يتعلق بالمجتمع، وكيفية تنظيمه، والتحكم به وتطويره، والارتقاء به، يدخل في إطار علم السياسة. لذلك، ونظراً إلى هذه الطبيعة المعقدة والفريدة، رأى بعض الفلاسفة والعلماء أن السياسة فن وليست علماً؛ أي إنها تُكتسب بالمهارة والخبرة، وليس بالتعلم المنهجي القائم على قواعد منطقية للعلم ترسم حدوده، وتُبيّن منهجه.

من هنا يصبح التعريف بعلم السياسة، أو بعلوم السياسة، أمراً غاية في الأهمية يحتاج إلى درجة عالية من الدقة المنهجية، وفي الوقت نفسه يحتاج إلى الدرجة نفسها من الشمول والإحاطة التي تبيّن حدود الاتصال والانفصال بين هذا العلم والعلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. ومن ثمّ نصل إلى درجة من التحديد بماهية هذا العلم، وما يدخل فيه وما يخرج عن إطاره، وما يندرج ضمن موضوعاته، وما لا يمكن اعتباره كذلك. وسوف نحاول ـ بإذن الله تعالى ـ من خلال الخطوات التالية رسم حدود هذا العلم، وتوضيح معالمه، وبيان كيفية السير في دروبه ومسالكه، وكيفية استخدام أدواته ووسائله لفهم الواقع

فهماً صائباً يُمكّننا من التحرك في الحياة حركة صحيحة تُؤتي ثمارها، وتحقق أهدافها.

أولاً: ما هي السياسة؟ وما هو تعريف علم السياسة؟

على الرغم من أن تعريفات علم السياسة، ومن ثمّ تحديد ماهية الظواهر السياسية، تختلف طبقاً لاختلاف الأطر المعرفية والخلفيات الفكرية والمذاهب والاعتقادات، إلا أنها كلها تُجمع على حقيقة واحدة؛ هي أن السياسة تعني عملية إدارة الشؤون الإنسانية والاجتماعية، أو هي إدارة التجمّعات البشرية وتنظيمها في تفاعلاتها سواء الداخلية أم الخارجية. وانطلاقاً من هذه القاعدة تتعدّد تعريفات السياسة ومناهج تحديد علمها. ويمكننا أن نجمع ذلك التنوّع في اتجاهين أساسيين:

١ ـ السياسة في التقاليد الغربية

تنطلق السياسة هنا من استبطان مفاهيم الصراع، وما يترتب عليه ويرتبط به من مفاهيم السلطة والقوة والنفوذ والتحكم، وكل ما يتعلق بوسائل إدارة الصراع، وضمان عدم خروجه عن حدود الفاعلية الإيجابية، لذلك كانت تدور تعريفات علم السياسة كلها حول هذه المفاهيم والمعاني. فالفكر الغربي منذ عهد الإغريق إلى اليوم ينطلق من مسلّمة أساسية هي أن الصراع هو الحقيقة الوجودية الأساسية، فالإنسان في صراع دائم مع الطبيعة، أو مع الإنسان، أو مع عالم الغيب. ومن فكرة الصراع ما بين الإنسان والآلهة الذي جسّده أولاً بروميثيوس الذي أفنى حياته محاولاً سرقة نار المعرفة من الآلهة ذات الطبيعة الأنانية التي تسعى دائماً إلى

السيطرة على الإنسان واستضعافه، إلى كارل ماركس الذي جسّد فكرة الصراع في أجلى صورها في صراع الطبقات الاجتماعية. يقوم الفكر الرأسمالي الليبرالي في جوهره كذلك على مفهوم الصراع، ولكن الخلاف بين الماركسية والرأسمالية، أو بين الشيوعية والليبرالية، لا ينصرف إلى مسألة وجود الصراع من عدمه، وإنما الاختلاف يدور حول الطريقة المُثلى للتحكّم بالصراع، وتقديم حلول وقتية لضمان عدم تفجّره، أو لضمان عدم تحوّله من صراع إيجابي فاعل يدفع إلى التقدم، إلى صراع سلبي مدمّر يوقف التقدّم الإنساني. الماركسية ترى أن حل الصراع يتمّ من خلال المواجهة، وانتصار أحد الطرفين على الآخر بالثورة، بينما ترى الرأسمالية أو الليبرالية أن حلّ الصراع يتمّ من خلال تنظيم طريقة التعاطي معه؛ أي إنه يتمّ من خلال الحلول الوسط، والتنازلات المتبادلة، والجولات المتتالية. ومن ثمّ يظلّ الصراع، لكن يتمّ التحكّم به للحيلولة دون تفجّره، وخروجه عن حدود السيطرة.

تأسيساً على السابق، مرّ علم السياسة بمراحل عديدة. وكان يتمّ تعريفه في كل مرحلة من خلال التركيز على زاوية معينة، فكان علم السياسة في البداية هو علم الدولة، على أساس أن الدولة هي أكبر المؤسسات الاجتماعية وأقواها، وهي القادرة على إدارة الصراع البشري، لذلك كان علم السياسة محصوراً في الظواهر التي تتعلق بالدولة. ومن ثمّ كان مجاله ضيقاً قاصراً على المجتمعات الغربية التي نشأت فيها الدولة القومية ذات المؤسسات المسيطرة والمتدخلة في شؤون المجتمع، ثم انتقل بعد ذلك ـ في مرحلة لاحقة ـ إلى أن يكون علم القوة أو

السلطة، بحيث تكون الظواهر الاجتماعية التي تتضمّن مفاهيم القوة أو السلطة داخلة في مجال علم السياسة سواء أكانت تلك الظواهر تتم داخل الدولة أم خارجها، وسواء أكانت الأطراف الفاعلة فيها دولاً أم غير دول. وفي مرحلة ثالثة وأخيرة تمّ تعريف علم السياسة بأنه علم التخصيص السلطوي للقيم، أي العلم الذي يقدم إجابة عن الأسئلة الآتية: من يأخذ ماذا؟ متى؟ وكيف؟ أي العلم الذي يتناول الظواهر المتعلقة بتوزيع القيم الاجتماعية والاقتصادية والمعنوية في المجتمع. والقيم هنا تعني القيم المادية، كما تعني القيم المعنوية مثل الوظائف والمناصب والمواقع الاجتماعية. ومن خلال تلك التعريفات نستطيع أن نخلُص إلى أن المفهوم الغربي لعلم السياسة ينصرف بصورة كاملة إلى مفاهيم القوة والسلطة والنفوذ؛ أو بعبارة أكثر تحديداً، إن علم السياسة هو علم التحكم بالآخرين، وتحريكهم لتحقيق مصالح من يتحكم بهم. لذلك يتمّ تعريف القوة السياسية بأنها القدرة على جعل الآخرين يفعلون ما تريد من دون أن تأمرهم بذلك.

٢ ـ السياسة في الخبرة الإسلامية

السياسة في دلالاتها العربية تنطلق من مسلّمة أخرى مغايرة تماماً للتقاليد الغربية، حيث يُعدّ مفهوم الإصلاح والمصلحة هو جوهر مفهوم السياسة؛ وأساسه الذي عليه تقوم مؤسساته كلها، ومنه تنطلق كل أفكاره. فأصل السياسة جاء من التهذيب والتربية والتدريب والترويض والإصلاح، وكان أوّل ما أطلق اللفظ على سائس الخيل الذي يدرّبها، ثم أطلق لفظ السياسة على تعليم الصبيان، فألفت كتب تحت عنوان «سياسة الصبيان»، كذلك

استخدمه المتصوّفة، فكانت هناك تآليف تحت عنوان «سياسة المريدين». وفي كل تلك الحالات كان جوهر المفهوم هو الإصلاح، والانتقال من حالة أقلّ إلى حالة أرقى، ومن وضع أدنى إلى وضع أعلى، ومن غير المفيد إلى المفيد. ثم جاء بعد ذلك علماء السياسة المسلمون، وعرّفوا السياسة بأنها «جلب المصلحة ودرء المفسدة»؛ أو أنها «أخذ الناس إلى الصلاح وإبعادهم عن الفساد». وأجمل ابن عقيل الحنبلي مفهوم السياسة في حوار له مع فقيه شافعي؛ إذ قال ابن عقيل مخاطباً محاوره: «إذا كنت تقصد أنه لا سياسة إلا ما نطق به الشرع فهذا غلط وتغليط للصحابة»، ثمّ أردف موضحاً: «السياسة هي أي فعل يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يرد فيه نص قرآني ولم يفعله الرسول (ﷺ)». وهنا نجد أن السياسة في المفهوم الإسلامي هي حالة من الانفتاح العقلي والتحرّر الاجتماعي، لأن جوهرها هو مراعاة مصالح العباد في الدنيا والآخرة، ومن ثمّ تتحرّك مع مفهوم المصلحة ويكون هو معيارها، فالسياسة هي كل ما يصلح الخاص والعام، ولذلك جاءت كتابات المسلمين في السياسة مختلفة عن الكتابات الغربية عبر عصورها المختلفة إلى حد ظنّ معه كثيرون ممن لا يدركون حقيقة مفهوم السياسة في الإسلام أن علم السياسة الإسلامي علم بسيط يقتصر على المواعظ والعِبَر ولا يتعدّاها. ولكن حقيقة الأمر أن مفهوم السياسة في الإسلام يشمل عملية الإصلاح في مراحلها كلها ومختلف مكوّناتها وأبعادها والمشاركين فيها، فنجد كتب السياسة عند المسلمين تُفرد فصولاً لسياسة المرء لذاته ولخاصته إلى جانب السياسة العامة، لأنه لا انفصال بين الصلاح الخاص والصلاح العام، كما إنه لا

انفصال بين الفساد الشخصي والفساد العام، فمن لا يصلح للشأن الخاص لا يصلح للشأن العام.

تأسّست هذه الرؤية على منظور قرآني يرى أن السياسة هي من الأمور التي يتناولها القرآن على مستوى المقاصد والأهداف، بحيث لم يركز على تفصيلاتها وجزئياتها، بل ترك ذلك لتغيرات الزمان والمكان، حيث يتناول القرآن الكريم حياة الإنسان والمجتمع على ثلاثة مستويات:

أولها، المستوى التفصيلي الذي يأتي الخطاب القرآني فيه دقيقاً وتفصيلياً يذكر الرُبع والثُمن والخُمس، ويركز على اليوم والليلة، ويورد المراحل والخطوات. وهذا الخطاب يتعلق بالقضايا الثابتة في حياة البشر التي لا تتغير بتغيّر الزمان والمكان، مثل قوانين الميراث والزواج والطلاق والأخلاق.

وثانيها، المستوى المنهجي، وهو عكس السابق تماماً، حيث يوجّه القرآن الإنسان إلى المنهج الذي يجب أن يتّبعه من دون أن يذكر أي تفاصيل أو قواعد أخرى. ويتعلق هذا الخطاب القرآني بكل ما له صلة بالطبيعة والكون.

وثالثها، المستوى المقاصدي، وهو وسط بين السابقَيْن، إذ يأتي الخطاب القرآني مركّزاً على القيم والمقاصد العامة، ولا يتطرّق للتفاصيل أو الجزئيات، وإنما يقف عند حدود الكليات والمقاصد. وهذا الخطاب يتعلق بكل النظم المجتمعية: الاقتصادية والسياسية، حيث نجد أن القرآن الكريم وجّه البشر إلى مقاصد النظام السياسي والقيم التي تحكمه، ولم يتناول التفاصيل والجزئيات والوسائل والإجراءات، بل تركها لتغيرات الزمان والمكان. والمقصود هو تحقيق المصلحة العامة والخاصة

للمجتمع من خلال وسائل الشورى والرضاء؛ أو بعبارة أخرى من خلال تحقيق المعنى الشامل للعدل.

من هنا نجد أن مفهوم السياسة في المنظور الإسلامي يدور حول المصلحة، ما يجعل الظاهرة السياسية كامنة في المجتمع أكثر من الدولة، وما يجعل المجتمع أقوى من الدولة، وما يهمّش مفاهيم القوة والسلطة والنفوذ. وبعبارة جامعة، فإن علم السياسة في الإسلام هو علم يتمركز حول المجتمع أكثر من الدولة، بل الدولة فيه يجب أن تكون هامشية، وينبغي ألا يتمّ تضخيم دورها، أو اعتبارها المدخل الأوحد للإصلاح. وحقيقة الأمر أن التاريخ الإسلامي يثبت أن الدولة عادة ما تكون قوتها إضافة سلبية، لأنها تقوى على حساب المجتمع، ويتضخّم دورها من خلال إفلاس المجتمع وإضعافه، لذلك لم يكن من مفاهيم علم السياسة في الخبرة الإسلامية القوة أو السلطة، بل إن السلطة ارتبطت بالاستبداد والطغيان والخروج عن حد الاعتدال والعدل.

ثانياً: التحوّلات الكبرى في علم السياسة

ارتبط تطوّر علم السياسة بتطوّر الظاهرة السياسية أو الممارسة السياسية في الواقع، ذلك أن علم السياسة علم عملي يرتبط بتغيّرات الواقع وتحوّلاته، وليس علماً نظرياً أو مجرداً. ولذلك، فإن تطوّر علم السياسة في كلّ حضارة أو تجربة بشرية أو دولة من الدول، يمرّ بمراحل وتطوّرات قد تختلف كثيراً أو قليلاً عن غيرها. وفي سياقنا هذا سوف نركز فقط على التحوّلات الكبرى لهذا العلم في حضارتين مختلفتين هما:

١ ـ تحوّلات علم السياسة في الخبرة الإسلامية

على العكس من التجارب البشرية الأخرى التي سبق الواقع فيها الفكر، وكان الأخير ناتجاً من التأمل في صيرورة الأول، فإنّ الخبرة الإسلامية نشأت في أساسها نشأة فكرية عقلية حيث جاءت الأفكار مستقاةً من وحي سماوي، وتمّ تنزيلها في الواقع، ومن ثم جاءت التجربة الواقعية ناتجة من فكرة، أو إن شئت فقل ناتجة من إنزال وحي على واقع أنتج أفكاراً ومؤسسات ووسائل. وبناءً عليه كانت الجدلية بين الفكر والواقع ذات طبيعة معيّنة تحدّدها علاقة هذين العنصرين وأوزانهما النسبية.

وكانت **أولاً**، تجربة الخلفاء الراشدين التي شهدت تكثيف تنزيل الفكر على الواقع، وصياغة العملية السياسية الحياتية انطلاقاً من أفكار مستمدة من الوحي قرآناً وسنّة صحيحة.

وثانياً، جاءت بعدها تجربة الحكم الوراثي الذي بدأه الأمويون مع معاوية بن أبي سفيان، وحينها تراجع الفكر، وتقدّم الواقع، وأصبح علم السياسة يستخدم في معظم الحالات لتبرير الواقع، أو لمحاولة تقريب هذا الواقع من المثال، أو للإصلاح في حدود الإمكانات التي يحدّدها الواقع.

وفي مرحلة **ثالثة**، شهد هذا العلم تحوّلاً صوب الانشغال بالأشكال والوسائل أكثر من انشغاله بالغايات والقيم والمقاصد، وذلك تحت تأثير الفكر الفارسي الذي بدأ ينتشر في الثقافة الإسلامية في العصر العباسي الأول.

وفي المرحلة **الرابعة**، ومع ترجمة التراث اليوناني منذ بدايات القرن الثالث الهجري أخذ الفكر الإسلامي ينحو منحى

مجرّداً يخرج من الواقع صوب المثال، ويسعى لبناء مدينة فاضلة، ومن ثمّ ظهرت الأعمال السياسية الفلسفية.

وفي المرحلة **الخامسة**، ومع تصاعد علم الكلام ووصول الجدل الاعتقادي إلى ذروته، ظهر اتجاه واقعي من جديد، لكنّه خليط بين النموذج الفارسي والمنظور الفقهي القانوني الذي ينشغل بصورة كاملة بالمؤسسات والقوانين والشروط والحقوق والواجبات بصورة تبعد علم السياسة عن جوهر موضوعه، وتقترب به من القانون الدستوري. وكان هذا الاتجاه قد بلغ ذروته مع أعمال الماوَردي والجُوَيني في القرن الخامس الهجري.

وفي المرحلة **السادسة**، مع انتشار حالة الضعف العلمي والسياسي في الأمة الإسلامية، وتحت تأثير الهجوم المغولي، ظهر اتّجاه يحاول أن يشرّع للسياسة من منظور فقهي خاص يعتمد على بعض الأدلة المختلَف فيها في أصول الفقه مثل سدّ الذريعة والمصلحة المرسلة وغيرها. وسُمّي هذا الاتجاه بالسياسة الشرعية التي بلغت نضجها مع مدرسة ابن تيمية الحراني.

وفي المرحلة **السابعة**، ظهر تيار واقعي ينظر إلى السياسة ويتعامل معها باعتبارها حالة واقعية خالصة، ويستقي من التجربة الواقعية نظرياته وأفكاره، ويتعامل مع علم السياسة باعتباره حالة واقعية بصورة كاملة. وتمثّل هذا التيار في مدرسة ابن خلدون وابن رضوان المالقي والمقريزي في القرنين الثامن والتاسع الهجريين. وبعد ذلك دخل علم السياسة حالة من الركود والاجترار لم يخرج منها حتى اليوم، بل على العكس، تمّ التخلي عن التقاليد الإسلامية في التنظير السياسي وفي

الممارسة، وأصبحت الأفكار والنظريات الغربية هي الأساس، حتى وإن أضيفت إليها كلمة «الإسلامية» محاولةً لتسويغ عملية الاعتناق، فجوهر العلم في القرنين الأخيرين يقوم على الأفكار التي نشأت في الخبرة الغربية في عصورها الأخيرة.

٢ ـ تحوّلات علم السياسة في التقاليد الغربية

تعتبر التجربة الإغريقية البداية **الأولى** لتطوّر الفكر السياسي الغربي، حيث كانت طرق الحكم الموجودة في المدن الإغريقية ـ التي كانت تعتبر كلّ واحدة منها دولة قائمة بذاتها ـ هي المصدر الأساس للتنظير السياسي في صوره ومناهجه المختلفة سواء منها المثالي، كما في حالة أفلاطون، أم الواقعي، كما الحال عند تلميذه أرسطو. وتميّز التفكير السياسي في هذه المرحلة بالتجريد والمثالية والشمول لمختلف أبعاد الظاهرة السياسية، والتركيز على قيم الحكم وأهدافه وضوابطه ومحدداته، بحيث يمكن القول، من دون مبالغة، إن تطوّر علم السياسة من ذلك التاريخ إلى اليوم لم يخرج عن القواعد والحدود والمثاليات التي وضعها مفكرو الإغريق.

وفي المرحلة **الثانية**، جاء الفكر الروماني الذي اعتمد على التراث الإغريقي اعتماداً ظاهرياً، ولم يستطع الغوص إلى أعماقه، بحيث ركّز على الأبعاد القانونية والشكلية فقط، ومن زاوية محدّدة تتناسب مع طريقة إدارة إمبراطورية ينضوي في إطارها العديد من الشعوب والثقافات. ولذلك كان إسهام الرومان محدوداً لم يخرج عن الجانب القانوني متمثلاً في ما قدّمه شيشرون.

وفي المرحلة **الثالثة**، وعند انقلاب الحضارة الرومانية إلى حضارة مسيحية، وبروز سطوة البابوية، سيطرت على علم السياسة نظرة لاهوتية مُغرقة في التواكل والسلبية تبرّر الاستبداد، وتنظّر له، وتجعله عقاباً إلهياً. إلى أن جاء سانت أوغسطين وتوما الأكويني، وقدّما نظرية السيفين أو المدينتين، وهما سيف الله وسيف القيصر، أو مدينة الله ومدينة القيصر. وتبلور هذا التفكير في مقولة «أعطِ ما لقيصر لقيصر وما لله لله». وكانت هي البداية الأولى لعزل السياسة عن الأخلاق أو القيم أو الدين، بل لعزل السياسة حتى عن المثاليات الفلسفية التي كانت واضحة في أعمال فلاسفة الإغريق.

شكل ماكيافيللي في القرن السادس عشر بداية المرحلة **الرابعة**، وهي مرحلة ظهور السياسة الواقعية المعزولة تماماً عن الدين والأخلاق، بل التي تبالغ في توظيف الأخلاق والدين لخدمة مصالح الحاكم ولترسيخ القوة. وفي هذه المرحلة برزت بواكير الرؤية العلمانية للسياسة، وظهرت البذور الأولى للفكر الذرائعي أو البراغماتي الذي يقوم على أن الغاية تبرّر الوسيلة، ومن ثم أسهم علم السياسة في ترسيخ الدكتاتورية والطغيان والاستبداد، حتى جاءت المرحلة **الخامسة** متزامنة مع الفكر التنويري الأوروبي، ومع الثورات التي أعادت تشكيل الخارطة السياسية الأوروبية. وشكّل هذه المرحلة مفكرو العقد الاجتماعي أمثال توماس هوبس وجون لوك وجان جاك روسو. وتمحورت مدرستهم حول فكرة أن العملية السياسية عملية طوعية اختيارية تنشأ من خلال تعاقد بين الحاكم والمحكوم، أو بين المجتمع وبعضه بعضاً، وأنه ليس هناك حق إلهي في الحكم أو حقوق مكتسبة للحاكم أو

الملك، وإنما الحقوق هي ملك للشعب، والحاكم وكيل عن هذا الشعب.

وأخيراً جاءت المرحلة **السادسة** متمثلة في الحركة السلوكية التي سادت في المجتمع الأمريكي، ومنه انتقلت إلى أنحاء العالم كله، التي قامت على أن السياسة سلوك إنساني يجب أن تتمّ دراسته بطرق دراسة السلوك نفسها، وأن المهم هو الأدوار التي يقوم بها الأفراد داخل النظام السياسي وخارجه، وكذلك الوظائف التي تقوم بها المؤسسات. أما الحديث عن المثاليات والمجردات فأمر غير ذي معنى، ويخرج عن دائرة اهتمام علم السياسة بمعناه السلوكي. وهذه المرحلة أو هذا الفهم هو الفهم السائد في العالم اليوم بثقافاته ومجتمعاته كلها، وإن اختلفت وسائل التعبير أو لغاته، وإن تعددت مبرراته ومسوّغاته، فكلها تتبنى المسلمات نفسها، وتتحرك داخل المنظومة المعرفية نفسها التي وضعها علم السياسة الأمريكي ابتداء من عشرينيات القرن العشرين إلى الآن.

ثالثاً: موضوعات علم السياسة وقضاياه الكبرى

منذ فلاسفة الإغريق وحتى اليوم لمّا تزل القضايا الكبرى لعلم السياسة كما هي، على الرغم من تعدّد الموضوعات التي تدخل تحت هذه القضايا، أو التي يمكن اعتبارها تمظهرات لهذه القضايا في أرض الواقع. وهذه القضايا الكبرى لعلم السياسة يمكن حصرها في مجموعة من الأسئلة تكون الإجابة عنها كافية للإلمام بموضوعات علم السياسة المتعددة واللانهائية في تجدّدها وتنوّعها:

١ ـ من يحكم؟

سؤال كبير حيّر العلماء والفلاسفة على مرّ التاريخ، أُثير منذ عهد سقراط ولم يُتوصَّل إلى الإجابة عنه إلى اليوم، حيث إن أشكال نظم الحكم تختلف طبقاً لتحديد من الحاكم عدداً ونوعيةً. ومن هنا، فإن الإجابة عن هذا السؤال تستلزم الإجابة عن سؤالين فرعيين هما، عدد الذين يحكمون وخصائصهم، وهل يحكمون من ذواتهم أم يلتزمون قواعد وقيماً وقوانين تحدّ من حركتهم وتقيّد انطلاق ذواتهم وتحكم شهواتهم. وجاءت الإجابات عن هذا السؤال على الشكل الآتي:

أ ـ حكم الفرد

هذا النوع يختلف طبقاً لمدى وجود أطر قانونية أو عرفية أو دستورية تقيّد هذا الفرد الحاكم من عدمه. وإذا كانت هناك تلك الأطر والقيود صار هناك ملكية دستورية أو حكم فردي مقيّد. أما إذا لم تكن هناك أطر أو قيود صار هناك استبداد ودكتاتورية وطغيان، ومن ثمّ حدث الانتقال إلى حالة من الفساد والخروج عن حدود الاعتدال وتحقيق المصالح.

ب ـ حكم المجموعة الصغيرة

هنا يختلف الحكم طبقاً لاختلاف خلفية هذه المجموعة، والأسس التي قامت عليها، والسبب الذي أدى إلى ارتباطها معاً، فإذا كانت هذه المجموعة تلتئم على أسس من المصالح الاقتصادية فيكون الحكم أوليغاركياً. وإذا كانت تجتمع لأنها جاءت من أصول اجتماعية عريقة، وتربط بينها مجموعة من التقاليد والأعراف فيكون الحكم أرستقراطياً. وفي كل الأحوال لا

يمكن تحديد طبيعة الحكم، هل هو حكم صالح أم فاسد إلا إذا تبيّنا الطريقة التي يحكم بها، والأهداف التي يحكم من أجلها. وهنا أيضاً تتعدّد أشكال هذا النوع سواء تحت مسميات الأحزاب أم الائتلافات الحزبية أم الانقلابات العسكرية أم غيرها.

ج ـ حكم الشعب

هنا يثور العديد من أوجُهِ الاختلاف، وتتنوّع أشكال الحكم وتتعدّد، فإذا كان الشعب يحكم نفسه بنفسه؛ أي أن يجتمع الشعب في مكان واحد لاتخاذ قرار معيّن، أو وضع قانون معين ـ كما كان يحدث في عهد الإغريق ـ فإنّ هذا الأمر يسمى ديمقراطية مباشرة. وإذا كان الشعب يرسل ممثلين لينوبوا عنه في ممارسة الحكم، فإن النظام يسمى ديمقراطية تمثيلية. كذلك، فإن طبيعة هذا الشعب وطريقة حكمه تحدّدان أيضاً طبيعة النظام السياسي، فإذا كانت الغلبة لعامة الشعب على حساب الأقلية الغنية سمي الحكم شعبوياً أو اشتراكياً، وإذا كان هناك نوع من السلام بين الأغنياء والفقراء وشارك الجميع بأوزان مختلفة سمي النظام اشتراكية ديمقراطية.

٢ ـ لمصلحة من يكون الحكم؟

هذا هو السؤال الثاني الأكثر أهمية في علم السياسة، حيث يركز على مخرجات النظام السياسي كما كان السؤال الأول يتناول مدخلات النظام السياسي. وهنا يكون الاهتمام بنتائج العملية السياسية، وتحديد أين تصبّ تلك النتائج، ولمصلحة من تكون ثمرات العمل السياسي أو تكون إنجازات الدولة. وهنا نجد التقسيم السابق نفسه:

أ ـ لمصلحة العائلة أو الأسرة

هنا يكون ملكاً عضوضاً فاسداً يمثل حالة من الطغيان والاستبداد تؤدي إلى انهيار الدول وتراجع الأمم، حيث لم يشهد العالم حالةً مثل هذه إلا وكانت نهايتها حتمية.

ب ـ لمصلحة جماعة صغيرة سواء أكانت جماعة دينية أم عرقية

هنا يكون هناك حكم نخبوي يركِّز فقط على مصالح النخبة الحاكمة وحواشيها، وسقطت أغلبية دول العالم الثالث بما فيها العالم الإسلامي والعربي ضمن هذا النمط، وذلك في ظل الانقلابات العسكرية وحكم العسكر. كذلك كانت هناك نخب سياسية مغلقة توجّه دفة الحكم لصالحها، كما هي الحال في ظل الأحزاب الأيديولوجية مثل الشيوعية والقومية والبعثية، وغيرها. وفي هذا النوع من الحكم يكون النظام مستبداً، لكنه استبداد جماعي، وليس مجرد مستبدّ فرد.

ج ـ لمصلحة طبقة معيّنة وعلى حساب باقي المجتمع

هذا النوع من الحكم ساد أوروبا طوال قرون عديدة، حيث كانت الطبقة الأرستقراطية ثم البرجوازية هي التي تسيّر أمور الحكم لصالحها كلها، وعلى حساب باقي الطبقات الفقيرة. وعجّل هذا بظهور الحركات الاشتراكية والشيوعية، وكذلك كان نظام الحكم في الصين وإيران الشاهنشاهية يندرج ضمن هذا الإطار.

د ـ لمصلحة عامة المجتمع

وهو النموذج المثالي الذي لم يتحقق كثيراً في التاريخ، ولا نجد له إلا أمثلة محدودة في التاريخ الإسلامي زمن الخلفاء الراشدين ومن اتّبع منهجهم في المراحل التالية. كذلك في عدد من النظم الديمقراطية الموجودة في العالم المعاصر، مثل الدول الإسكندينافية وكندا وبعض دول الغرب الأوروبي.

٣ ـ كيف يكون الحكم؟

هنا تكون الإجابة أكثر صعوبة وتعقيداً، إذ تتعدّد الوسائل وتتنوّع، لكننا سوف نركز فقط على الطريقة التي تُدار بها عملية الحكم؛ أي تحديد أهم الوسائل التي يستخدمها من يحكم في حكمه لتحقيق الغاية والهدف من ذلك الحكم. وأثير هذا السؤال على مرّ العصور، وإن اختلفت الصيغ أو تعدّدت الأشكال. ومن اجتماع لكل المواطنين في المدينة، في أثينا مثلاً، إلى برلمان أو كونغرس أو مجلس شعب أو مجلس وطني أو جمعية وطنية أو غير ذلك، ومن تناوب لممثل لكل قبيلة يترأس المدينة في المدن اليونانية، إلى رئيس دولة أو رئيس حكومة أو ملك أو أمير أو سلطان... كلها تحقّق الوظائف نفسها، أو كلها يمثّل وسائط ووسائل لممارسة الحكم، وإن تعدّدت الصيغ والمؤسسات. ويمكن تلخيص هذه العملية المعقدة في الآتي:

أ ـ رأس الدولة

تحتاج إليه كل النظم السياسية، وإن تعدّدت مسمياته أو تنوّعت أشكاله أو اختلفت طريقة وصوله إلى هذا المنصب، إذ قد يكون ملكاً وراثياً أو رئيساً منتخباً أو قائداً يدّعي الحق

الإلهي في الحكم. وقد يتولى هذا المنصب طوال حياته، وقد تكون هناك فترة محدّدة له. وقد يكون صاحب سلطة فعلية. وقد يكون صاحب سلطة شكلية يمثل رمزاً لوحدة الأمة. تلك الأنماط كلها عرفتها ولمّا تزل تعرفها النُظم السياسية على مرّ العصور وحتى اليوم.

ب ـ مؤسسات تضع قواعد الحكم وقوانينه

هذه المؤسسات تتنوّع كذلك وتتعدد على الرغم من أن دورها واضح ومحدّد، فهي المؤسسات التي تمتلك القوة الحقيقية، وتضع الضوابط والقواعد التي يسير الحكم طبقاً لها، وتحدّد الإجراءات والوسائل التي يجب أن يلتزم بها جميع من يمارس عملية الحكم. وقد تكون هذه المؤسسات متعدّدة، وقد تمثلها واحدة. ومن مجلس الشيوخ في العصر الروماني، إلى أهل الحل والعقد في النموذج الإسلامي، إلى البرلمانات والمجالس التشريعية المعاصرة، تختلف الأشكال وطرائق تشكيل هذه المؤسسات، كما تختلف طبيعة عضويتها وخصائص أعضائها. إلا أن وظيفتها واحدة، ودورها في النظام السياسي محدّد؛ وهو أهم الأدوار على الإطلاق، وعليه تتحدّد طبيعة النظام السياسي وماهيته من حيث الصلاح أو الفساد، ومن حيث تمثيله لمصالح الشعب، ومن حيث قدرته على النجاح.

ج ـ مؤسسات تنفّذ القوانين والسياسات وتمارس الحكم

هي المؤسسات التي تقوم فعلياً بعملية الحكم في المجتمعات كلها، ويطلق عليها المؤسسات التنفيذية؛ وهي

الوزارة على اختلاف مراحل تطوّرها وما يتبعها من مؤسسات إدارية وخدمية وشرطة وجيش.

د ـ مؤسسات الفصل في الخصومات

سواء أكانت الخصومات الناشئة بين أفراد المجتمع أم تلك الناشئة بين مؤسسات الحكم أم بين بعض أفراد الشعب والحكومة، فإن هذه المؤسسات يجب أن تكون مستقلة، وفي الوقت نفسه خاضعة لقواعد الحكم وقوانينه التي وضعتها المؤسسات التي أنيط بها ذلك. ويختلف شكل الجهاز القضائي من القاضي الفرد إلى المحكمة، ومن ولاية المظالم في الدولة الإسلامية تاريخياً إلى المحاكم الإدارية والدستورية.

هـ ـ المؤسسات التي تراقب عملية الحكم وهيئات تنفيذها

تكون هذه المؤسسات عادة نابعة من الشعب، مستقلة عن مؤسسات الحكم وهيئاتها كلها. وتكون أحياناً هي المؤسسات ذاتها التي تضع قواعد الحكم وقوانينه، لكن أيضاً قد تكون غيرها وتأخذ هذه المؤسسات صورة الأحزاب أو النقابات أو الهيئات التطوعية أو العلماء أو أي هيئات أخرى مثل وسائل الإعلام والجمعيات الحقوقية. وهذه المؤسسات كلها تمارس دورها في المراقبة والانتقاد والدعوة إلى إصلاح أي خلل يظهر في الأداء الحكومي في دولة من الدول.

و ـ مؤسسات الفاعلية الاجتماعية

تحافظ على استقلال المجتمع بمواجهة الدولة، وتحافظ أيضاً على تحقيق مثاليات المجتمع حتى وإن عجزت الدولة أو

تراخت في أداء دورها. وهذه المؤسسات كانت خاصةً بالخبرة الإسلامية، ثم انتقلت منها إلى الدول الغربية الحديثة. وأهم هذه المؤسسات هي مؤسسة الوقْفِ وما يتفرّع عنها من مؤسسات المجتمع المدني التي تمارس وظائف مختلفة في مجالات متعددة صحية وتعليمية وثقافية وخدمية واجتماعية وفنية وبيئية وغيرها.

٤ ـ القيم الضابطة لعملية الحكم

لا بد لكل نظام حكم، ولكل دولة، من منظومة من القيم التي تحدد هيئة ذلك النظام وتضبط حركته. ولا تكون هذه القيم عادة قيماً إيجابية، بل أحياناً تكون قيماً سلبية، أو غير صالحة، لكنها هي اللغة التي تمارس من خلالها الدولة عملها، وبها تحدّد علاقتها مع شعبها، إذ قد يكون استعباد الشعب واسترقاقه قيمة سياسية كما فعل فرعون حين خاطب قومه قائلاً: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى﴾ [غافر: ٢٩]، أو في قوله: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨]. كذلك قد يكون الحق الإلهي في الحكم قيمة سياسية تضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما كان الأمر في كثير من النظم في القرون الوسطى في أوروبا، أو في بعض الدول الآسيوية تاريخياً.

أما القيم الصالحة للحكم التي تعارفت عليها الأمم فهي العدل والمساواة والشورى والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام القانون والالتزام بالشرعية وحماية الحريات. . . إلخ. تلك القيم هي التي تجعل النظام السياسي صالحاً، وفي كثير من الأحيان تكون أكثر أهمية من مختلف أبعاد النظام السياسي ومكوّناته؛ إذ إن نظاماً تتحقق فيه كل الشروط الإيجابية المتعلقة بكيفية تكوينه

وطريقة عمله ولا يعمل وفق هذه المنظومة من القيم ليس نظاماً صالحاً، وإن كان ظاهره يقول ذلك، والعكس بالعكس.

٥ ـ موضوعات علم السياسة اليوم

تلك هي أهم القضايا الكبرى التي دارت حولها العلوم السياسية منذ ظهر الفكر الإنساني المتعلق بالسياسة حتى اليوم. وتفرّعت عن هذه القضايا موضوعات علم السياسة في العصور المختلفة التي صارت في عصرنا الحالي تشمل المجالات الآتية:

أ ـ الفكر السياسي

هو الفرع الذي يرصد تطوّر الأفكار المتعلقة بعملية الحكم وكيفية ممارسته منذ أقدم العصور حتى العصر الحالي. ويختلف هذا الفرع من ثقافة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، فكلّ ثقافة تحاول أن تركز على أهم المفكرين السياسيين فيها، ولذلك يُنسب هذا الفرع من علم السياسة أكثر من غيره إلى ثقافات بعينها، كأن نقول الفكر السياسي الصيني أو الفكر السياسي الهندي أو الفكر السياسي اليوناني أو الفكر السياسي الإسلامي...

ب ـ النظرية السياسية

يُعتبر هذا المجال هو قلب علم السياسة، لأنه يهتمّ بالأفكار والقيم والنظريات الكبرى لعلم السياسة، بحيث تعتبر دراسة هذا الفرع ضرورية أكثر من أي فرع آخر لتكوين طالب العلوم السياسية، لأنها تمثل القاطع العرضي لكل فروع العلم، بحيث تكون باقي المجالات أو الفروع قواطع رأسية، كل منها يتناول

موضوعاً ويتعمّق به. أما هذا الفرع فيركز على البؤرة أو القلب في كل فروع العلوم السياسية، حيث هناك نظرية العلاقات الدولية، ونظرية الحكم، ونظرية التحليل السياسي، ونظرية القيم... إلخ. وكما هو الحال في الفكر السياسي، فإن المكوّن الثقافي أو الأيديولوجي له اعتبار كبير في هذا المجال أيضاً؛ أي إنه يمكن القول إن هناك نظرية سياسية إسلامية وأخرى ماركسية وثالثة ليبرالية... إلخ.

ج ـ نُظم الحكم أو النظم السياسية

ينشغل الباحثون في هذا الموضوع بكيفية تشكيل نظم الحكم وأهم المؤسسات التي تتكوّن منها الدولة، مثل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والكيفية التي تعمل بها هذه المؤسسات، وطبيعة العلاقات بينها، وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والوسائل التي يتمّ من خلالها التأثير في الحكومة أو تغييرها أو إصلاحها. ويعتبر هذا الفرع أكثر حياداً من الفرعين السابقين، لأنه يندرج في إطار علوم الوسائل، لا علوم المقاصد.

د ـ التنمية السياسية والتطوير السياسي

هو فرع حديث انبثق من الفرع السابق؛ أي من نُظم الحكم. وينشغل أساساً بقضية تحسين الأداء الحكومي وتطويره ليتناسب مع حاجات المجتمع ومتطلبات التطوّر التاريخي للعالم. أُسّس هذا الفرع لدراسة دول العالم غير الأوروبي من أجل تغييرها، وإعادة تشكيل نُظم الحكم فيها لتكون على شاكلة النظم الأوروبية؛ أي إنه تخصص ترتفع فيه درجة

التحيّز، ويدور البحث فيه حول قضية أيديولوجية محورها مفهوم التحديث الذي يعني في بعض الأحيان التغريب، وفي بعضها الآخر الأَمركة، لكن هذا لا يعني أنه غير قابل لأن يكون مجالاً جيداً للإصلاح السياسي، أو لتحسين أداء النظم السياسية إذا ما تمّ التعامل معه بصورة واعية تدرك تحيّزاته، وتسعى للاستفادة من إمكاناته ومفاهيمه وأطره التحليلية بصورة إيجابية وفاعلة.

هـ ـ الرأي العام والظواهر الجماهيرية

يُعالج هذا المجال في علم السياسة كلّ ما يتعلق بآراء وسلوكيات المواطنين أو المحكومين تجاه الحكومة وسياساتها، ولذلك يُعدّ من الحقول المشتركة أو البينية؛ أي التي يشترك فيها غير علم أو تخصص، مثل علوم الاتصال أو علم النفس أو علم الاجتماع أو غيرها. وهو واحد من أهم مجالات علم السياسة التي يجب الإلمام بها حتى يستطيع الباحث فهم الواقع السياسي بصورة عميقة وحقيقية بعيداً من التخيّل أو التخمين.

و ـ العلاقات الدولية

هو ذلك المجال العلمي الذي يركز على العلاقات بين الدول أو الكيانات السياسية أو المنظمات الدولية. ويركز هذا الفرع على كل سلوك للدولة يتجاوز حدودها ويؤثر في دولة أو فاعل دولي آخر أو يتأثر به. وكانت العلاقات الدولية تاريخياً تدور بين الدول، أما في العالم المعاصر فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد على الساحة الدولية، وإنما أصبحت تشاركها هذه الساحة كيانات أخرى مثل المنظمات الدولية: المتحدة أو

المنظمات الإقليمية: جامعة الدول العربية أو الشركات عابرة القوميات أو الجماعات السياسية الدولية مثل تنظيم «القاعدة» والمنظمات الصهيونية.

تبدأ دراسة العلاقات الدولية من دراسة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، ثم تنتهي بدراسة المنظمات الدولية العامة مثل الأمم المتحدة، وفي ما بين هذين الحدين هناك موضوعات عديدة.

ز ـ القانون الدولي

هو ذلك المجال الذي يدرس القواعد التي استقر التعامل الدولي عليها، وأصبحت معترفاً بها وملتزماً بها من أعضاء الأسرة الدولية. ويتأسّس القانون الدولي على فكرة العرف؛ أي ما يتعارف عليه أعضاء الأسرة الدولية. ويندرج في هذا الفرع دراسة الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات جنيف أو اتفاقيات التجارة والتعريفة الجمركية، كذلك يدخل فيه دراسة المنظمات الدولية من حيث تكوينها وكيفية عملها والقواعد والقوانين التي تحكمها، ويُعدّ أيضاً من أهم موضوعاته القضاء الدولي الذي يتجلّى بمحكمة العدل الدولية، وما ينشأ من محاكم دولية، سواء جنائية أم لمعالجة موضوعات محددة مثل الجرائم ضد الإنسانية أو غيرها. ويتطوّر هذا الفرع بتطور تنظيم الأسرة الدولية، وشهد في الفترة الأخيرة قفزات متعددة، حيث عقدت مجموعة مؤتمرات دولية لمعالجة قضايا المرأة والأسرة والسكان والبيئة وغيرها. كذلك برز على الساحة الدولية مفهوم القانون الدولي الإنساني باعتباره تطوّراً للقانون الدولي نحو خدمة قضايا الإنسان كفرد، وليس الدول والعلاقة بينها فقط.

تلك هي موضوعات أو فروع علم السياسة التي لا بدّ من الإحاطة بها حتى يستطيع طالب العلوم السياسية الانتساب إلى هذا العلم.

رابعاً: علم السياسة والتحليل السياسي

قد لا نحتاج إلى مزيد تأكيد أن علم السياسة هو في حقيقته علم عملي تتم دراسته من أجل استخدامه في فهم الواقع وتحليله، ولذلك فإن التحليل السياسي هو غاية علم السياسة، وهو الاستخدام الحقيقي له. ولذلك، فإنه إذا لم يستطع دارس العلوم السياسية توظيفها في القيام بتحليل للظواهر السياسية يؤدي إلى فهمها ومعرفة أسرارها وخلفياتها واستشراف مستقبلها، فإن دراسته لهذا العلم ليست سوى تسلية لا طائل من ورائها، أو إنه لم يستطع الإلمام بأسرار هذا العلم وأسسه الحقيقية.

التحليل السياسي هو في جوهره عملية منهجية؛ أي إنه يتطلب من الدارس إدراك مناهج البحث السياسي أكثر مما يتطلب الإلمام بكم من المعلومات السياسية، لذلك نجد في الواقع المعاش أن هناك صحافيين وكتاباً ومؤرخين تمتلئ عقولهم بمعلومات وأحداث وأشخاص قد لا يوجد عشرها عند عالم السياسة، لكن هذا الكم من المعلومات لا يجعل الصحافي عالماً سياسياً، ولا يجعله كذلك قادراً على أن يقوم بتحليل سياسي عميق، إلا إذا كان ملمّاً بأسس منهجية العلوم السياسية وأدواتها التحليلية بصورة عميقة تمكّنه من إعادة توظيفها بصورة تلقائية في فهم الواقع وتفسير ظواهره، ومحاولة استشراف الحركة التاريخية لهذه الظواهر مستقبلاً.

وتعارف دارسو علم السياسة وعلماؤه على العديد من المناهج وطرائق التحليل سنوجز أهمها في ما يلي:

١ ـ التحليل المؤسسي القانوني

هو أول مناهج التحليل وأقدمها، حيث يركز فقط على دراسة المؤسسات السياسية من حيث هيكلها وطريقة عملها والقواعد التي تنظمها وأبعادها القانونية، ومن ثمّ، فإنّ هذا المنهج ينصبّ اهتمامه على الجوانب الشكلية للظاهرة السياسية؛ أي تلك الجوانب المعروفة مسبقاً، التي قد لا تكون هي السبب الأساس في حدوث الظواهر أو تطوّرها، لكن يظل هذا الجانب غاية في الأهمية، لأنه يساعد في فهم الأسس والقواعد التي تنطلق منها الحركة السياسية. ويساعد كذلك في فهم أسس تلك الحركة ومدى شرعيتها، إذ إن محاولة فهم أو تفسير قرار سياسي معين في دولة معينة يستلزم بداية فهم المؤسسة أو المؤسسات التي تصنع القرار أو تشارك في صنع القرار من حيث تقديم المعلومات واقتراح البدائل وغيرها، كذلك يستوجب لفهم هذا القرار أن تفهم من الذي اتخذ القرار، وموقعه في إطار البنية القانونية للدولة.

٢ ـ منهج النخبة

هو منهج قديم أيضاً، يركز بالأساس على دراسة النخبة السياسية الحاكمة؛ أي تلك المجموعة من الأفراد التي تمارس الحكم بصورة مباشرة، أو تؤثر في من يمارسه، وذلك من خلال دراسة خلفياتهم وأصولهم وتعليمهم ووظائفهم واهتماماتهم وانتماءاتهم الأيديولوجية أو العرقية أو الطائفية أو

الحزبية، وعلاقاتهم بعضهم ببعض والقوى التي تؤثر فيهم سواء أكانت تلك القوى داخلية أم خارجية، وعلاقاتهم بالمجتمع... إلخ. تلك الأبعاد كلها يعتبرها أصحاب هذا المنهج أساسية لفهم العملية السياسية، لأن تلك العملية في رأيهم ليست سوى نتاج لهذه النخبة، ومن ثمّ فإنّ فهم النخبة السياسية الحاكمة يساعد في فهم وتفسير العملية السياسية برمّتها.

على الرغم من أهمية هذا المنهج إلا أنه ليس كافياً، لأنه قد تكون النخبة السياسية ليست سوى واجهة لقوى تقف خلف الكواليس هي التي تصنع القرار وتحدّد السياسة وتقود الدولة، إذ إن دراسة النخبة السياسية في العالم العربي لا تساعد كثيراً في الفهم الدقيق، لأن معظم السياسات العربية تحدّدها قوى دولية سواء أكانت حكومات أجنبية أم مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كذلك، فإنّ الدول التي يوجد فيها جيش قوي لا يصلح لدراستها استخدام هذا المنهج، لأن الفاعلين السياسيين الحقيقيين لا يعرفهم أحد مثل حالة تركيا قبل وصول «حزب العدالة والتنمية» إلى الحكم، وحالة الجزائر، وحالة الباكستان، وغيرها. وتزداد الصعوبة شدّةً في حالة الدول التي تحكمها نظم عائلية أو طائفية أو دينية مغلقة، لكن يظل هذا المنهج مفيداً لأنه يساعد في فهم جزء أساسي في العملية السياسية، ومن دونه لا يستطيع الباحث دراسة الواقع السياسي دراسة صائبة، لأن النخبة هي أهم مكوّنات العملية السياسية؛ لأنها هي الأداة أو الوسيط الذي تتمّ من خلاله ترجمة الضغط والمصالح والاهتمامات إلى سياسات وقرارات.

٣ ـ منهج تحليل الجماعات

ينطلق هذا المنهج من اعتبار أن النظام السياسي يتكوّن من مجموعة من الجماعات المتنافسة المتصارعة بحيث تكون العملية السياسية نتيجة هذا الصراع والتنافس، ومن ثمّ، فإنّ فهم هذه الجماعات يعتبر المقدمة الضرورية لفهم العملية السياسية. وقد تكون هذه الجماعات عبارة عن أحزاب أو نقابات أو اتحادات أو تجمّعات رجال أعمال أو جماعات عرقية أو دينية أو أيديولوجية. وعلى الرغم من أن هذا المنهج تقليدي قديم إلا أنه يعتبر منهجاً مناسباً لفهم بعض النظم السياسية المعاصرة. فالنظام السياسي الأمريكي لا يمكن فهمه إلا من خلال هذا المنهج، ذلك لأنه بغض النظر عن الأحزاب الموجودة، والمؤسسات التي تدير الدولة، والانتخابات التي تشغل العالم، إلا أن الواقع السياسي يقول إن هناك مجموعة من الجماعات المنظمة هي التي تحدّد السياسة العامة للدولة الأمريكية داخلياً وخارجياً. وهذه الجماعات هي التي تتحكم بالمرشحين من خلال تمويلهم، وتتحكم بسلوك السياسيين من خلال سيطرتها على وسائل الإعلام، وتتحكم بالسياسة الخارجية للدولة من خلال ضغطها الذي تمارسه على صانع القرار سواء أكان في البيت الأبيض أم في الكونغرس. وهنا ينبغي ألا يتبادر إلى الذهن أننا نتحدث فقط عن اللوبي الصهيوني، ذلك لأنه مجرد واحد فقط من هذه الجماعات التي تمارس الضغط في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط. وهناك أمثلة كثيرة مثل جماعات المعارضة الكوبية أو اللوبي الهندي أو جماعات الضغط المتخصّصة. لكن الجماعات الأساسية بـ «المركب الصناعي العسكري»؛ أي مجموعة الشركات

الصناعية العسكرية، وهو واحد من أخطر هذه الجماعات على الإطلاق. وظهر أخيراً اليمين المسيحي والكنيسة والمحافظون الجدد. . . إلخ، كل تلك الجماعات هي الفاعل الحقيقي في السياسة الأمريكية، وما الأحزاب والمؤسسات إلا واجهة في بعض الأحيان، وأداة في أحيان أخرى.

٤ ـ منهج النظم

يقوم هذا المنهج على فكرة بسيطة مستعارة من علم الميكانيكا، ثم علم البيولوجيا؛ وهي أن النظام السياسي، مثل أي نظام، له مدخلات أو مواد خام، يخرج منها شيء جديد بعد أن يكون قد أنتجها في صورة معينة تماماً مثل أي ماكينة، ولذلك يجب النظر في ثلاثة أمور؛ وهي المدخلات أي المطالب التي تأتي للنظام السياسي من المجتمع الداخلي أو العالم الخارجي، وسواء أكانت هذه المطالب مصحوبة بضغط وتهديد أم مصحوبة بتأييد ومساندة، فإن النظام السياسي يستلم العديد من المطالب يومياً وفي كل ساعة، ثم يقوم بعملية دراسة وتقويم لها، فيختار من بينها ما يتبنّاه ويصدره في صورة قرارات وسياسات. ولذلك، حتى نفهم العملية السياسية لا بد من أن نفهم هذه العمليات الجزئية الثلاث؛ وهي المدخلات والتحويل والمخرجات. وقرار دولة من الدول بتغيير مناهج التعليم، أو إنشاء جمعيات حقوق إنسان لم يأت من فراغ، وإنما كان نتيجة مجموعة من المطالب جاءت للنظام السياسي، فقام النظام بدراستها والتعامل معها، ثم أصدر قراره فيها. وهذا المنهج يعتبر من أكثر المناهج انتشاراً، نظراً إلى سهولة استخدامه وواقعيته وشموله للمناهج الأخرى السابق الإشارة إليها.

٥ ـ منهج صنع القرار

هو واحد من أهم المناهج في دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، لكنه أيضاً يُستخدم في دراسة السياسة الداخلية. ويهتمّ هذا المنهج بالطريقة التي يتمّ بها صنع القرارات السياسية ابتداءً من بروز مشكلة تستوجب أن تتمّ معالجتها والتعامل معها، مروراً بعملية جمع المعلومات عن المشكلة التي سوف يتم اتخاذ القرار بخصوصها، ثم عرض البدائل المختلفة لمواجهة هذه المشكلة، والحلول المناسبة لها، ثم وزن كلّ حلّ من الحلول أو بديل من البدائل وتحديد إيجابياته وسلبياته أو الفوائد والمضار المتعلقة بكل بديل، وأخيراً اختيار البديل الذي يحقق أكثر المصالح، وأقل المضار أو المفاسد. وهذا المنهج أيضاً هو منهج عملي، لكنه جزئي يتعلق بالقرارات والمشكلات، ولا يساعد في فهم كيف تعمل المؤسسات، أو كيف يمكن فهم التوجّهات العامة للدولة.

٦ ـ المنهج الإحصائي الكمي

يعتمد هذا المنهج أساساً على المعلومات الرقمية المتعلقة بأي ظاهرة من الظواهر، ثم يقوم بتحليلها، والخلوص إلى نتائج محددة. ويتعامل هذا المنهج مع الأرقام والبيانات والإحصائيات بغضّ النظر عن مدى تعبيرها عن الحقيقة، كأن يقيس مستوى التنمية في دولة من الدول بالدخل الفردي الذي هو متوسط عام لأعلى الدخول وأقل الدخول، وهنا قد يكون مضللاً، لأن هناك دولاً يمتلك فيها ٨٠ بالمئة من الثروة ١٠ بالمئة من الشعب، والعكس، ومن ثم يكون المتوسط العام للدخل تضليلاً كاملاً. وأحياناً يركز هذا المنهج على قضايا قد لا تكون هي الأهم، مثل

عدد المدارس بغضّ النظر عن نوعية التعليم، وعدد المستشفيات بغض النظر عن مدى تقدّم الطب والعلاج، وعدد الصحف بغضّ النظر عن محتواها... إلخ، لكن في كل الأحوال، فإن هذا المنهج يقدم مادة خاماً يجب عدم الوقوف عندها فحسب، وإنما يجب الغوص في ما وراءها، واستخدامها في سياقها، واعتبارها مجرد أدلة ومؤشرات على بعض من الواقع، وليس كله.

تلك هي طائفة من أهم المناهج التي يستخدمها باحثو العلوم السياسية في فهم الواقع وتحليل ظواهره، لكن يجب تأكيد أن هناك العديد من المناهج الأكثر تعقيداً وعمقاً، والتي لا يحتاجها إلا المتخصّص في العلوم السياسية تخصصاً دقيقاً.

خامساً: كيف نفهم الواقع السياسي المعاصر؟

بداية لا بدّ من أن نؤكد أن العالم الواقعي المحيط بنا غاية في التعقيد، بل إن الإنسان في ذاته كائن معقّد التركيب يصعب الإبحار في عقله لفهم دوافع سلوكه ومحدّداته، ومن ثمّ فإنّ محاولة فهم الواقع فهماً سياسياً تستوجب الإقرار بأننا لن نستطيع الوصول إلى الحقيقة كاملة، ولن نستطيع الادعاء بأننا قد قلنا القول الفصل في أي موضوع من الموضوعات أو أي قضية من القضايا.

لفهم الواقع السياسي أو أي من ظواهره، يجب في البداية تقديم مجموعة من الأسس العامة ثم ننطلق للتركيز على حالة محدّدة نتّخذها نموذجاً للإجابة عن هذا السؤال المتعلق بكيفية فهم الواقع السياسي المعاصر، وأهم هذه الأسس العامة لفهم الواقع ما يأتي:

ـ ضرورة ربط أي ظاهرة واقعية نريد فهمها وتحليلها بالإطار الزماني الذي وجدت فيه هذه الظاهرة، ففهم أزمة جنوب السودان يستلزم الإلمام بالتطور التاريخي لهذه الأزمة، وبذورها الأولى وكيف نشأت، وفي أي ظروف تطوّرت.

ـ ضرورة وضع الظاهرة موضع البحث في إطارها المكاني؛ أي تحديد البيئة المكانية للظاهرة، وتحديد تشابكات هذه الظاهرة في هذا الإطار المكاني. والبيئة المكانية ليست مفهوماً جغرافياً جامداً، فمثلاً دراسة «حزب الله» في جنوب لبنان وحربه مع الكيان الصهيوني تستلزم الإلمام ببيئته المكانية التي تشمل سوريا وإيران، بالإضافة إلى البيئة اللبنانية. كذلك، فإنّ البيئة المكانية لأي موضوع يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي تكون مشتملة على الولايات المتحدة وبعض دول غرب أوروبا.

ـ ضرورة الإلمام بالتداخلات الموضوعية للظاهرة، فأزمة العنف السياسي في العالم العربي الآن ليست قضية إرهاب أو تطرّف ديني فحسب، بل إنها قضية تتداخل فيها مجالات الاقتصاد والتعليم والسياسة والقانون والدين؛ أي إنها ظاهرة تتداخل فيها مجالات الاقتصاد والتعليم والسياسة والقانون وعلم أصول الفقه وعلم التفسير وعلم الحديث... إلخ، أي إنها ظاهرة تتداخل في تشكيلها علوم مختلفة، ولهذا لا بدّ من تحديد الأوزان النسبية لهذه التداخلات الموضوعية، ومن ثمّ دراستها دراسة معمّقة مغزولة حول الموضوع السياسي.

ـ ضرورة الإلمام بعالم غيب الظاهرة، لأن لكل ظاهرة عالم الغيب الخاص بها أو ماورائياتها؛ بمعنى أن هناك العديد

من الأبعاد الكامنة غير المرئية في هذه الظاهرة التي لا يكفي الوصول إليها بسهولة لأنها تشكل عالم الغيب الخاص بها، الكامن في ماورائها، فمثلاً عالم الغيب الخاص بالأزمة الكردية هو كل ما يتعلق بمفهوم القومية وعلاقته بالرابطة العقدية أو الرابطة الإسلامية، وعالم الغيب الخاص بقضية التنمية والتخلف هو كل ما يتعلق بمفهوم استخلاف الله للإنسان في الأرض، وعالم الغيب الخاص بالأزمة الفلسطينية هو مفهوم السمو العرقي ورسالة العالم المتحضر. وهكذا، فإنّ لكل ظاهرة عالم الغيب الخاص بها الذي يمثل المفتاح الذي من خلاله يتم الدخول إلى هذه الظاهرة مباشرة من أقرب الأبواب إلى مركزها، ومن أقرب الطرق إلى جوهر حقيقتها.

ـ ضرورة الإلمام بجدلية الداخلي والخارجي، لأنه لا توجد أي ظاهرة من الظواهر السياسية في الواقع المعاصر لا يتداخل فيها الداخل مع الخارج، حتى وإن تعلق الأمر بقضايا سياسية على مستوى محلي ضيق. والخارج موجود في كل الجزئيات، حاضر سواء بصورة واعية أو غير واعية، متعمدة أو تلقائية.

ـ ضرورة الإلمام بجدلية الخاص والعام؛ أي إن في كل ظاهرة سياسية مكوناً شخصياً خاصاً يتعلق بالأطراف المتصارعة فيها أو حولها، ومن ثمّ لا يمكن الفصل بين الخاص والعام أو بين العنصر الإنساني والعنصر الاجتماعي أو بين الفرد والدولة. الدولة يعبّر عنها فرد، والسياسة يقرّرها في النهاية فرد. لكن يجب عدم الوقوع في فخ شخصنة الأحداث أو الإخلال بالأوزان النسبية للعناصر المكوّنة لأي ظاهرة من الظواهر، إذ قد يكون للعنصر الشخصي مجرد نسبة ضئيلة في